جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية: الحقوق والعلـــــوم السيـــاسية
قسم:العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع: العلاقات الدولية
تخصص: علاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تحت عنوان

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي

إعداد الطالب:
راجعي ابراهيم

إشراف الأستاذ:سليم عشور

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
الاستاذ: بوعيسي حسام الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
الأستاذ: عشور سليم	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
الاستاذ: زروقة اسماعيل	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية 2018-2019

إهداء

أيها الشاعر هلا قلت شعرا و تخيرت لذلك الوزن بحرا

همست ابياته تختال فيها داعيتها في رياض الحسن بكرا

من شعوري و أحاسيسي و قلبي لعزيز كيف لا اهديه شكرا

إلى الذين لم يبخلا عليا بمجهوداتهما أبي العزيز و أمي الغالية اللذين سهرا على تربيتي و تعليمي .

إلى عائلتي الصغيرة زوجتي و أبنائي وإلى عائلتي الكبيرة

إلى كل من ساندوني في كفاحي أبتمست الفرحة على وجودهم لنجاحي إليكم ، كلكم أهدي هذا العمل المتواضع .

شكر و عرفان

نتوجه بالشكر إلى الله عز و جل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، و ما توفيقنا إلا بالله إعترافا بالجميل ، و عرفانا بحسن الطبع ، نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل و لو بذرة منه ، بداية بمشرفنا الأستاذ الدكتور «سليم عشور» ، الذي لم يبخل علينا بمجهوداته و نصائحه القيمة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل افرد عائلتي وإلى

جميع الأساتذة الذين كان لنا شرف نهل العلم على أيديهم

كما أتوجه بالشكر إلى كل الزملاء و زميلات الدرب الدراسي.

وإليكم كلكم سادتي نهدي هذا البحث المتواضع ، مع تمانياتنا إلى كل طلاب العلم بالتوفيق و السداد.

خطة البحث

مقدمة :

الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية –إطار مفاهيمي –

المبحث الأول : المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول : الدبلوماسية الجزائرية 1962 إلى 1978

المطلب الثاني : الدبلوماسية الجزائرية 1988إلى 1999

المطلب الثالث : مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999الى 2016

المبحث الثاني : مبادئ وأبعاد السياسة الخاجية الجزائرية

المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية بين النظرية والواقع

الفرع الأول : مبادئ السياسة الخارجية من خلال الدستور

الفرع الثاني : مبادئ السياسة الخارجية في بعدها النظري

الفرع الثالث: مبادئ السياسة الخارجية في بعدها الواقعي

المطلب الثاني : أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية

الفرع الأول : البعد العربي

الفرع الثاني : البعد المغاربي

الفرع الثالث : البعد الإفريقي

الفرع الرابع : البعد المتوسطي

المبحث الثالث : محددات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الاول : المحددات الداخلية

الفرع الأول : المحددات السياسية

الفرع الثاني : المحددات العسكرية

الفرع الثالث : المحددات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثاني : المحددات الخارجية

الفرع الأول : المحددات الإقليمية

الفرع الثاني : المحددات الدولية

الفصل الثاني : مكانة الساحل الإفريقي في الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الأول : جيوبولتيك الساحل الافريقي

المطلب الاول : تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني : أبعاد اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني : تحديات منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول : التحدي السياسي

المطلب الثاني : التحدي الاقتصادي

المطلب الثالث : التحدي الأمني

المبحث الثالث : تطور الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول : أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني : الوضع الأزماتي في منطقة الساحل الافريقي

المطلب الثالث : التدخل الخارجي في المنطقة

الفصل الثالث :آليات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول : الآليات الدبلوماسية والسياسة لحل مشكلات الساحل الافريقي

المطلب الأول : تفعيل آليات العمل الإفريقي في منطقة الساحل الإفريقي

الفرع الأول : تطوير البنية المؤسساتية للقارة الإفريقية

الفرع الثاني : تدعيم الأمن و السلم في القارة الإفريقية

المطلب الثاني : تدعيم الجهود الإقليمية و الدولية في مكافحة الإرهاب

الفرع الأول : على المستوى الإقليمي

الفرع الثاني : على المستوى الدولي
المطلب الثالث : آلية الوساطة في حل النزاعات
الفرع الأول : الوساطة الجزائرية في أزمة الطوارق
الفرع الثاني : الوساطة الجزائرية في أزمة شمالي مالي
المبحث الثاني : المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي
المطلب الأول : النيباد كآلية للتنمية الشاملة في إفريقيا
الفرع الأول : طبيعة مبادرة النيباد
الفرع الثاني : أهداف مبادرة النيباد
الفرع الثالث : تقييم دور الجزائر في مبادرة النيباد
المطلب الثاني : دور الجزائر في تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية للساحل الإفريقي
الفرع الأول : تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الساحل الإفريقي
الفرع الثاني : المبادرات الاجتماعية و الثقافية
المبحث الثالث : المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي
المطلب الأول : المبادئ الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي
الفرع الأول : رفض التدخل الاجنبي
الفرع الثاني : تجريم دفع الفدية
الفرع الثالث : رفض التفاوض مع الجماعات الارهابية
المطلب الثاني : آلية التنسيق و التعاون الأمني
الفرع الأول : تعزيز القدرات الأمنية الجزائرية
الفرع الثاني : التنسيق و التعاون الأمني الإقليمي
الفرع الثالث : التعاون الأمني الدولي
الخاتمة

مقدمة

يعتبر موضوع السياسة الخارجية للدول من بين المواضيع، الأكثر دراسة في حقل العلاقات الدولية، بإعتباره يسعى إلى فهم وتفسير طبيعة العلاقات التفاعلية المعقدة بين وحدات النظام الدول، والجزائر على غرار باقي دول العالم تولي، أهمية كبرى للسياسة الخارجية كونها مقوما أساسيا لبقاء وتطور الدولة، وتحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها وتخدم مصالحها وتأكيد الحضور الإيجابي والفعال والأداء الدبلوماسي المتميز، على المستوى الإقليمي خاصة في منطقة الساحل الإفريقي حيث شكلت الأوضاع والتحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية المزية لمنطقة الساحل الإفريقي، اتساع كبير في دائرة التهديدات الأمنية المتمثلة في تفشي الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة التي تعددت أشكالها، كالتجارة بالمخدرات والإتجار بالبشر وتجارة الأسلحة التي أصبحت المغذي الرئيسي للحروب الأهلية في مالي والنيجر وتشاد وظهور التيارات الإرهابية في المنطقة، من بينها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و جماعة التوحيد والجهاد، مما فتح المجال أمام بعض الدول الكبرى في التدخل المباشر، في المنطقة تحت ذريعة محاربة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا والصين مع تنامي الصراع والتنافس بين هذه القوى الكبرى من أجل السيطرة على المنطقة وإستغلال ثرواتها.

مبررات اختيار الموضوع :

يرجع الاهتمام بدراسة الموضوع إلى مجموعة من الأسباب، الذاتية والموضوعية التي كانت دافعا قويا في اختيار منطقة الساحل الإفريقي، ضمن دوائر اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية.

أولا: الأسباب الذاتية

1- عامل الفضول الذي دفعني إلى دراسة السياسة الخارجية الجزائرية خاصة بتردد العديد من الباحثين، فبدراسة هذا الموضوع نظر إلى الغموض والتعقيد الذي تتميز به السياسة الخارجية الجزائرية، ومحاولة التعرف على دور صانع القرار الجزائري في الحركية التي شهدتها هذه الأخيرة، وبالخصوص في منطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت تشكل خطرا على أمن واستقرار الجزائر.

2- الفضول في معرفة خلفيات تزايد الاهتمام الإقليمي، والدولي لهذه المنطقة رغم أنها ساحل من الأزمات والمشاكل المتراكمة عل كافة الأصعدة.

3- شعوري بالمسؤولية تجاه وطني الجزائر جعلني أصر على تقديم هذه الدراسة لتسليط الضوء على التهديدات الآتية من منطقة الساحل الافريقي، والتي أصبحت تشكل خطرا على الأمن والاستقرار الجزائري، كما جعلني أسعى إلى تقديم، مقترحات وحلول قد تساهم في تطوير الاستراتيجية الأمنية في الجزائر في تلك المنطقة حاضرا ومستقبلا.

الأسباب الموضوعية:

1- تقديم دراسة معمقة حول دور الدبلوماسية الجزائرية في، منطقة الساحل الإفريقي خاصة في ضل التهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة، والتي تجعل الجزائر محل تصدير لها.

2- إبراز طبيعة وحجم التهديدات الأمنية التي تتعرض لها، منطقة الساحل الإفريقي لفت صانع القرار الخارجي الجزائري إلى أهمية تفعيل وتنسيق الجهود، الإقليمية والدولية لاحتواء التهديدات آتية من هناك.

3- تدعيم المكتبة الأكاديمية الجزائرية بمرجع أكاديمي جيد، يساعد المهتمين بالسياسة الخارجية الجزائرية في التعرف على أحد أدوارها في بناء، وتدعيم أسس السلم والاستقرار في القارة الإفريقية من خلال منطقة الساحل الإفريقي.

أهداف الدراسة:

تنقسم بدورها الى:

أولا: أهداف علمية

1- معرفة حجم التهديدات التي تشكلها منطقة الساحل الإفريقي، على الجزائر ومدى تأثيرها على استقرار هذه الاخيرة خاصة، بحكم البعد الجغرافي الذي يربط الطرفين.

2- التعمق في دراسة آليات السياسة الخارجية، في منطقة الساحل الإفريقي لاحتواء الأوضاع الملزمة، وذلك قصد اكتشاف نقاط الضعف في الاستراتيجية الجزائرية، في المنطقة ومحاولة إيجاد الحلول لها.

3- تقديم دراسة استشرافية في نهاية هذا البحث، الهدف العلمي منها لفت صانع القرار السياسي إلى إبراز التحديات والسيناريوهات، التي يمكن طرحها فالمرحلة المقبلة مع تقديم مقترحات قد تكون ناجعة في المستقبل في مواجهة التحديات.

ثانيا: أهداف عملية

الاتصال بمختلف المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية للحصول على الوثائق المساعدة في تحليل السياسة الخارجية في منطقة، الساحل الإفريقي لتوظيفها في هذه الدراسة.

02- تزويد صانع القرار بمزيد من المعلومات والتحليلات، المرتبطة بالواقع الميداني في الساحل الافريقي والسعي إلى توظيف نتائج الدراسة في وضع ميكانيزمات، عملية في إرساء قواعد السلم والأمن في المنطقة.

الإشكالية:

لقد تم بناء هذه الدراسة على الإشكالية التالية:

هل حققت السياسة الخارجية الجزائرية أهدافها في منطقة السحل الإفريقي في ظل المتغيرات الجديدة ؟

التساؤلات: وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

1- ماهي أهم المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر في السياسة الخارجية الجزائرية ؟
2- ما هو دور شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في تحديد السياسة الخارجية؟ الجزائرية؟
3- أين تظهر أهمية منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية ؟
4- ماهي أهم الآليات التي استخدمتها السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي ؟

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

تحديد مكان الدراسة: تشمل هذه الدراسة، منطقة الساحل الإفريقي بامتدادها الجغرافي مع التركيز على دول التماس مع الجزائر، والدول التي لها امتداد معها وهي بالأساس مالي والنيجر وموريتانيا بالنظر إلى التطورات، التي عرفتها المنطقة في السنوات الأخيرة، وما نتج عنها من امتداد للتهديدات المتعددة الأبعاد، للجزائر رأينا بضرورة تمديد المجال المكاني للدراسة لتشمل دولا قريبة، من المنطقة تربطها علاقة تفاعلية مع الجزائر.

تحديد زمان الدراسة:

تمتد فترة الدراسة 1999 إلى 2013 لأن هذه الدراسة عرفت مجموعة، من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، بالنسبة لسياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي.

– فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لمعرفة دور صانع القرار الجزائري في ملف الساحل الإفريقي.

– تراجع الحالة الصحية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إبتداءا من عام 2013 وتأثيرها على السياسة الخارجية الجزائرية منذ تلك الفترة.

الفرضيات :

تعبر الفرضية عن التوقع المسبق لبعض العلاقات الأساسية بين المتغيرات والعوامل المؤثرة في المشكلة محل الدراسة، وضمنا وموضوعنا هذا بجملة من الفرضيات التي نراها تؤثر في المشكلة التي تناولتها.

1- هناك مجموعة من المبادئ والأبعاد ارتكزت عليها السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال في تعاملها مع محيطها الخارجي.
2- لقد ساهمت محددات السياسة الخارجية الجزائرية في توجيه دبلوماسيتها وتفعيل دورها في منطقة الساحل الإفريقي.
3- تكتسي منطقة الساحل أهمية استراتيجية وحيوية والتدخل الأجنبي زاد في تفاقم أزمات المنطقة.
4- يعتبر المتغير الأمني أساس تحرك الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

أدبيات الدراسة:

بالرغم من أن الموضوع حديث الدراسة، إلى أن هناك بعض الدراسات الأكاديمية القليلة التي أهتمت به منها:

يحي الزبير في دراسة له بعنوان جدلية السياسة الخارجية، الجزائرية من 1992 إلى يومنا هذا ضمن كتاب أفاق الجزائر 2010 الديمقراطية، والتطور لمحرره محمد بجاوي حيث حاول الكاتب تقسيم السياسة الخارجية الجزائرية الى أربع أقسام، كما أشار الكاتب إلى تحسن السياسة الخارجية الجزائرية منذ مجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إلا أنه لم يبين تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية.

بالإضافة إلى بعض الرسائل الجامعية، نذكر منها، رسالة ماجستير للطالب عشوي علياتي تطرق إلى دراسة سياسة الجزائر الخارجية، والتي توقفت 1997، و رسالة ماجستير للطالب حدرباش وهاب حول موقف الأطراف الدولية من المسالة الترقية، في الساحل الإفريقي، ودراسة أخرى للطالب ظريف شاكر حول البعد الأمني الجزائري في، منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الافريقية في حين أن سياسة الجزائر في منطقة، الساحل عرفت تطورات عديدة وارتبطت بمستجدات، والتحولات التي عرفتها المنطقة محل اهتمام أكثر ولذلك حاولنا تقديم دراسة متعددة الأبعاد حول سياسة الجزائر الخارجية، تجاه منطقة الساحل الافريقي خاصة في ضل قلة المراجع باللغة العربية، مقارنة بالدراسات الصادرة باللغة الأجنبية.

الإطار النظري:

هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير السياسة الخارجية الجزائرية، لمختلف الوحدات الدولية وتنطلق أغلبها، من أن السياسة الخارجية لأي دولة، هي عبارة عن استجابة للتفاعلات التي تحدث في النظام الدولي بحيث، تسعى كل دولة لتكييف سلوكها الخارجي، مع ظروف ومعطيات البيئة الدولية، ومن أهم النظريات التي تعمقت في تحليل

سياسات الدول الخارجية نجد النظرية **الواقعية**، باتجاهاتها المتعددة، ونظرية **التبعية** ونظرية **الدور**، وهذه النظريات التي تكون محل تركيزنا في هذه الدراسة.

أولا: تفسير النظرية الواقعية:

تعد النظرية الواقعية من أهم النظريات التي بقي الإعتماد عليها، في تحليل مواقف السياسات الخارجية للدول.

الافتراضات التي تقوم عليها النظرية الواقعية:

1-الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي:

تعتبر النظرية الواقعية أن الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل، وينطلق أصحابها في تفسير السياسة الخارجية للدول من تحديد طبيعة النظام الدولي، الذي يعتبروه غابة نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر السلطة، وتقوم فرض إرادتها على الكل، وهذا ما قام به فريدريك شومان 1933. [1]

2-**المصلحة القومية:**

لا يمكن أن تكون على معزل عن متغير المصلحة القومية، حيث أن السعي لتحقيق المصلحة القومية للدولة فهو الهدف النهائي، والمستمر لسياستها الخارجية فالمصلحة القومية هي محور الإرتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، لذلك فإن الطرح الواقعي التقليدي يعتبر السياسة الخارجية للدولة ليست إمتدادا للسياسة الداخلية، والمبادئ الداخلية للدول لا تنعكس بالضرورة على سياستها الخارجية، والاهتمام بالمصلحة القومية باعتبارها مرادفا للقوة.

[1] **عامر مصباح**، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، (ط2؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص 129 .

3- متغير القوة:

ويعتبر هانس مورغانتو رائد للواقعية التقليدية، وأوضح من دافع عنها حيث قدم في كتابه السياسة بين الأمم 1948 أسس الواقعية، وأهمها، القوة والمصلحة، وأعتبر أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، بحيث أن السياسة الخارجية لأي دولة تهدف إلى المحافظة عن القوة أو زيادة القوة أو لإظهارها، ولذلك إن قوة الدولة هي التي تحدد، مدى استقلاليتها الذاتية في صنع سياستها الخارجية، أو مدى تأثرها بالعوامل الخارجية.

ويرى ريمون أرون أن السياسة الخارجية للدول، هي نتاج تطبيق للقوة في العلاقات الدولية حيث أن قوة كل دولة تبرز جليا في معاملاتها، وسياستها الخارجية وهذا راجع إلى طبيعة الفرد البشري وميله إلى السيطرة من جهة وفوضوية النظام الدولي وعدم إمتثاله، أي قواعد ومبادئ ثابتة من جهة أخرى ومدى قانونية وشرعية استخدام القوة من قبل الفاعلين.[1]

توازن القوة:

يشير مفهوم توازن القوة إلى اتجاه أو قانون، عام لسلوك دولة معينة أو دليل لرجل دولة أو هو صيغة تمثل إطارا يتم من خلاله الحفاظ على عدد محدد، من النظم الدولية وقد برز موغانتو فضائل نظام توازن القوى التقليدي المتعدد الأقطاب، وأكد على دور نظرية توازن القوى في إحلال السلم والأمن، وعدم اللجوء إلى النظام الدولي، والمنظمات الدولية ويرى أن نظام الثنائية القطبية الذي برزت فيه الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي يحمل الكثير من المخاطر.

[1] **عامر مصباح**، المرجع السابق، ص 133.

مأزق الأمن:

يرتكز مفهوم الأمن حسب الاتجاه الواقعي على أمن الدولة، بإعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وعلى أن مصادر تهديد الدولة هي مصادر خارجية تأتي من خارج حدودها، وهذه التهديدات عسكرية لذلك تعتبر القوة العسكرية أداة فعالة، لمواجهة تلك التهديدات وحسب التحليل الواقعي للأمن فان مسار السياسة الأمنية، يكون من أعلى إلى أسفل (من الدولة إلى الفرد) أن الدولة إذا كانت أمنة فالأفراد آمنون، وأن حماية الدولة ينصرف إلى حماية ما بداخلها ،بالإضافة إلى الإعتماد الذاتي بدل الإعتماد الدولي. [1]

الواقعية الجديدة وتغير المفاهيم:

جاءت أفكار الواقعية الجديدة غلى إثر النقائص التي، عرفتها الواقعية التقليدية وقد ظهرت على يد كينيث والتز، الذي حاول إجراء تعديلات نظرية على الواقعية التقليدية ،أكثر شرحا وتوضيحا لسياسات الدول الخارجية، وتعرف الواقعية الجديدة بالواقعية البنيوية، وهي إمتداد للواقعية التقليدية، فهي تنطلق من المسلمات والمفاهيم ذاتها كالقوة والمصلحة، وقد ظهرت هذه النظرية في الثمانينات، وأهم روادها روبرت كيوهان، وأندرو مودافيسكي وجوزيف ناي، الذين أعتبر أن الدولة وحدة مركزية إلى جانب فواعل أخرى، خاصة مع تزايد الفواعل تحت وفوق قومية، مع إعطاء دور أكثر للدولة حيث تبقى تلعب دورا رياديا

وتعيب الواقعية الجديدة على الواقعية التقليدية، اهتمامها بالمجال الأمني – السياسي في تحليل السياسة الدولية، وإهمالها لعوامل أساسية في الحياة الدولية كإزدياد الاعتماد المتبادل في المجالات الإقتصادية وتداخل المجال الإقتصادي مع المجال السياسي والأمني.

وفي إطار البحث عن تحقيق الأمن، تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوي وهو ما يعني وجود علاقة بين العمل الإقليمي والأمن وهذا الطرح ما يتبناه

[1] **عامر مصباح**، المرجع السابق، ص 134

أصحاب ما يسمى بالواقعية المؤسساتية، التي تؤكد على دور العمل الجماعي والتعاون في التقليل من حالة الشك والخوف بين الدول داخل النظام الدولي.

كما ظهر إتجاه آخر، في إطار الواقعية الجديدة سمي بالواقعية المشروطة يتبنى الطرح السابق ومن أهم رواده، شارلز جالسر الذي يخرج في تحليله عن حتمية الصراع والتنافس في العلاقات الدولية الأساسي في العلاقات الدولية، بل ظهرت فواعل جديدة كبروز المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، وحتى الأفراد والجماعات الإرهابية، وفي هذا الاطار حاولت بعض الدراسات الأكاديمية تعمق مفهوم الأمن الواقعي وذلك، بإضافة الأفراد كوحدة للتحليل بديلة للدولة بحيث يصبح أمن الأفراد هو محور السياسة الأمنية، وهو ما يعرف بالأمن الإنساني، حيث قام باري بوزان بإدراج الفرد كوحدة للتحليل[1].

تفسير نظرية التبعية للسياسة الخارجية :

ركزت نظرية التبعية في تفسيرها للسياسة الخارجية، البعد الإقتصادي حيث أهتمت بالبعد الإقتصادي، حيث أهتمت في تحليل السياسة الخارجية للدول بين الشمال والجنوب لمعرفة عوامل تخلف دول الجنوب، وهي تمثل إمتدادا للنظرية الماركسية، التي تعتبر أهم النظريات الإقتصادية المفسرة لسلوك الدول.

الأسس الفكرية والفلسفية لنظرية التبعية:

ظهرت المدرسة التبعية في أمريكا الاتينية، في أواخر الستينات كرد فعل للنظريات الإجتماعية والإقتصادية الخاصة بتنمية دول الجنوب وترى أن الإقتصاد هو القوة المحددة

[1] **عامر مصباح**، المرجع السابق، ص 135

لسلوك الدولة السياسي ،بحيث أن النظام الرأسمالي العالمي تفرض قيودا على دول العالم الثالث، ولذلك فان وحدة التحليل الأساسية في هذه النظرية هو النظام الرأسمالي العالمي. [1]

نماذج لتطبيق نظرية التبعية على مستوى العلاقات بين الدول:

يرى سمير أمين في دراسته في نموذج النمو داخل، المركز والمحيط على أن النمو في دول المركز هو نمو ذاتي ،في حين أنه متجه لخدمة المصالح الخارجية في دول المحيط ويرى أن التخلف هو نتيجة لتوسع الرأسمالية في، المجتمعات التابعة وأن الامبريالية هي المسؤولة عن هذا التخلف، كما أن الإختلال الإقتصادي على الصعيد العالمي، هو ذاك الحاصل بين المركز المتقدم والمسيطر أمريكا–أوروبا –اليابان وبين الأطراف المتخلفة والمسيطرة عليها دول العالم الثالث مما يؤخذ على رواد النظرية التبعية أنهم ارجعوا أسباب تخلف دول العالم الى العوامل الخارجية أكثر من تركيزهم على العوامل الداخلية ،وقد تجاهل العوامل التاريخية وعامل التأثير المتبادل بين الظاهرة الإستعمارية والواقع الإجتماعي، التقليدي الخاص في المجتمعات دول العالم الثالث وأكتفت هده النظريات بتوصيف ظاهرة التخلف دون، محاولة التوصل الى شرح أسبابها الحقيقية.[2]

تفسير نظرية الدور للسياسة الخارجية:

تعتبر نظرية الدور من النظريات الحديثة، التي عرفها الحقل المعرفي للعلوم السياسية وهي تساعد على معرفة الأدوار، التي يلعبها مختلف الفاعلين في العلاقات الدولية ومدى تأثيرهم على الساحة الدولية.

[1] **عواطف عبد الرحمان**، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1997) ،ص40

[2] **عواطف عبد الرحمان**، المرجع نفسه، ص 42.

المنطلقات الفكرية والفلسفية لنظرية الدور:

تهتم نظرية الدور بدراسة سلوكيات الدول، بوصفها أدوار سياسية، تعبر عن محصلة ما تقوم به الوحدة الدولية من أفعال وسلوكيات في ممارستها للنشاط الخارجي، قصد تحقيق أهدافها على الصعيد الخارجي.

النماذج المختلفة لأدوار السياسة الخارجية:

تقوم نظرية الدور على أنماط ونماذج مختلفة للأدوار التي تسعى كل دولة للعبها في بيئتها الإقليمية، وهذه النماذج محددة حسب إمكانيات الدول والمتمثلة في:[1]

الزعيم الإقليمي:

تلعب الدولة في هذا النموذج دور القائد في الإقليم التي تنتمي إليها، والدولة التي تتبنى هذا الدور تتمتع بإمكانيات كبيرة ومتنوعة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .... ويفرض دور الزعامة الإقليمية، على الدولة تحمل مسؤولياتها، كالعمل على حماية الإقليم والوقوف ضد أي خطر خارجي، وهذا ما ينطبق على الجزائر وما تلعبه في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد مجيئ عبد العزيز بوتفليقة 1999.

قاعدة الانطلاق الثوري:

وفق لهذا الدور يرى صاحب القرار، أن دولته تتحمل واجب الوقوف مع الحركات الثورية في الخارج، ومدها بالعون والدعم المادي والمعنوي ومن أمثلة عن النموذج الدور الذي تلعبه الجزائر في قضية الصحراء الغربية بدعمها جبهة البوليزاريو. [2]

المحب للسلام العالمي:

[1] **عبد المالك عودة**، تجمع الساحل والصحراء، (القاهرة: برنامج4 الدراسات العربية الإفريقية، 2001)، ص 66.

[2] **عبد المالك عودة**، المرجع نفسه، ص 67.

وهو الدور الذي تقوم به الدولة بإنتهاج سياسة خارجية تتماشى، مع القوانين والأعراف الدولية، وتسعى لتجسيد أهداف الأمم المتحدة والمشاركة الدائمة في الدبلوماسية الوقائية[1]، التي تمارسها الأمم المتحدة في شكل حفظ السلام أو القيام بدور الوساطة في إطار الأمم المتحدة، مثل الدبلوماسية الجزائرية التي قامت بها في العيد من القضايا خاصة في إفريقيا.

الإطار المنهجي:

لقد سلكنا في تحليلنا لهذا الموضوع طريقا منهجيا معينا، يتناسب مع طبيعة الدراسة لتجاوز بعض العقبات التي يمكن أن تعترض الباحث عند تقديمه، لأي عمل أكاديمي ولذلك اعتمدنا في عملية التحليل على مجموعة من المناهج.

-1 المنهج المقارن: تم توظيف هذا المنهج في عملية المقارنة بين سياسات مختلف الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة في منطقة الساحل الإفريقي بهدف اكتشاف خلفيات الإهتمام المتزايد لهذه الأطراف.

-02 المنهج الوصفي: لقد وضفنا المنهج الوصفي في عملية وصف كل ما أحاط بنشاط الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال عرض مظاهر وأبعاد ذلك.

-03 المنهج التاريخي: تم استخدامه في عرض المسار التحولات التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي والتي أثرت بدورها على طبيعة السياسة الخارجية الجزائرية التي رافقت هذه التحولات.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

سيتم من خلاله أهم المفاهيم التي لها علاقة بالدراسة

السياسة الخارجية: يعرفها حامد ربيع على أنها منهج للعمل أو مجموعة، من القواعد أوكلاهما تم إختيار هال للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل، ويعرفها ليون، نوي بأنها فن قيادة علاقة دولة بغيرها من الدول ويعرفها عبد المجيد العبدلي بأنها، فن تسيير سياسة الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين، سواء كانوا أشخاصا دوليين أو منظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى وهذا الفن تحكمه المصلحة الدولية[1].

الدبلوماسية: تعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف، استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى إقناعي وترهيبي (مبطن).

السلوك السياسي الخارجي: هو كل تصرف قولي أو فعلي محدد زمانا ومكانا يقوم به الأشخاص الحكوميين المخولين رسميا بالتصرف باسم، الوحدة والموجه للوحدات الخارجية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

اتخاذ القرار: يعرف ريتشارد سنايدر عملية اتخاذ القرار بأنها العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين مجموعة من البدائل.

الأزمة: تشمل حدوث التحدي وصدور القرار اللازم لمواجهته، وتأثير هذا القرار على الخصم ورد فعله عليه. [2]

العوائق والصعوبات:

- ظروف العمل غير الملائمة
- ضيق الوقت مع إستمرار الدراسة خلال العام الدراسي ...
- صعوبة البحث عن المراجع المناسبة للدراسة.

---

[1] **بنش لويد**، نظرية السياسة الخارجية، تر وليد عبد الحي، (السعودية: عمادة شؤون المكتبات، 1989)، ص90.

[2] **بنش وليد**، الرجع نفسه، ص91.

المبحث الأول: المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية من 1962 إلى 1978

يعود النشاط الدبلوماسي إلى حقب تاريخية سابقة على ثورة التحرير، أول نوفمبر 1954 فمنذ النوميديين إلى الزيانيين ثم العثمانيين و المقاومات الشعبية بعد ذلك إذ يذكر التاريخ الدبلوماسي على الخصوص كل من جمال حمدان والأمير عبد القادرالجزائري.

وهذا البعد الدولي كان بحاجة، إلى نشاط سياسي خارجي، وجهاز دبلوماسي مكثف وتعززت الالة الدبلوماسية، بإنشاء قسم الشؤون الخارجية:برئاسة لياميين دباغين من طرف لجنة التنفيذ والتنسيق، المنبثقة عن مؤتمر الصومام 1956، ثم إنضمام الحكومة المؤقتة إلى إتفاقيات جنيف في جويلية 1962.

وعبر نشاط سياسي خارجي مكثف وهادف، حققت الثورة مكاسب هامة ساهمت في إنهاء الإحتلال، فطرح القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة، في الجمعية العامة

ورغم الموقف الغربي كان يساند السياسة الفرنسية تجاه الجزائر،إلاأن الجزائر لم تستسلم لهذا الواقع، بل جندت أكفا إطاراتها إلى أوساط الطبقات الحاكمة في أمريكا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا، وأستطاع استمالة عدد من تجار الأسلحة ورجال الأعمال في العالم.

مسالة الصحراء:إذ سعت فرنسا إلى فصل الصحراء بعد إكتشاف البترول 1956، عبر إنشاء الهيئة المشتركة للأقاليم الصحراوية عبر قانون 10جانفي 1957، وقد قوبل المشروع برفض عربي وإفريقي انتهى إلى فشله.[1]

الإعتراف بالحكومة المؤقتة: حيث عمل ممثلين الدبلوماسية الجزائرية خلال الندوات الإفريقية إفتكاك الإعتراف بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية فبعد تونس والمغرب وليبيا

[1] **محمد السيد سليم**، تحليل السياسة الخارجية، (بيروت: دار الجليل، 2001)، ص106.

أعترفت كل من غانا وغينيا والصومال واثيوبيا والكونغو وليبيريا ومالي، مابينجويلية 1959 ومارس 1962، بأن جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري.

وبعد الإستقلال حيث فتحت الجزائر أبوابها، أمام حركات التحرر الإفريقية ودعمتها سياسيا وماليا، فمنذ جانفي 1963 وصل عدد ممثليها إلى الجزائر على غرار الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا، وجبهة تحرير المزنبيق، والحزب الإفريقي لإستقلال غينيا والرأس الأخضر.

كما كانت الجزائر أحد أعضاء التسعة المؤسسين للجنة التحرير، التي أنشأنها منظمة الوحدة الإفريقية ومقابل الدعم الحكومي أخذ الكفاح من أجل تحرير إفريقيا، طابعا شعبيا وحكوميا تجلى في المهرجانات والتظاهرات المختلفة، فصارت الجزائر منتدى لتحرير افريقيا.

ففي نوفمبر 1967 استضافت الجزائر، دورة هامة لمجموعة 77 وتم اعتماد ميثاق الجزائر كإطار مرجعي عزز مكانتها كفاعل مشترك في السياسة الدولية، وفي 1968 تم إجلاء القوات البحرية الفرنسية عن قاعدة المرسى الكبير بوهران،وعلى المستوى الإفريقي، مثل تنظيم المهرجان الإفريقي 1969 تأكيدا على أهمية الدائرة الإفريقية، وفي إطار منظمة الوحدة الافريقية، كان ذلك ايذانا بنهاية السياسة الإفريقية القائمة على مركزية التحالفات الإيديولوجية في ضل حكم الرئيس احمد بن بلة[1].

دفعت التحولات الدولية والإقليمية، الحاصلة بدءا من صيف 1975 إلى خلق مناخ جديد أقل ملائمة لنشاط الدبلوماسية الجزائرية، فقد تبن أن إقامة نظام دولي جديد ن يمر عبر تعديل لموازين القوى الدولية، التي تهيمن عليه أطراف ترفض التغيير، كما أن التفكك والإنقسام بين دول العالم الثالث تعيق هذا المسار، رغم الجهود الدبلوماسية، في إطار التعاون جنوب – جنوب الذي برز في أعقاب فشل الحوار شمال –جنوب خصوصا مع الشركاء الأفارقة في قطاعات الطاقة والإتصالات والبحث العلمي.....لخ

[1] **محمد السيد سليم**،المرجع السابق، ص109.

وكذا زعامة جبهة الصمود، والتصدي بعد إتفاق كامب ديفيد1977

شكل رقم 01 يبين البيئة الدولية وإهتمامات الدبلوماسية الجزائرية[1]

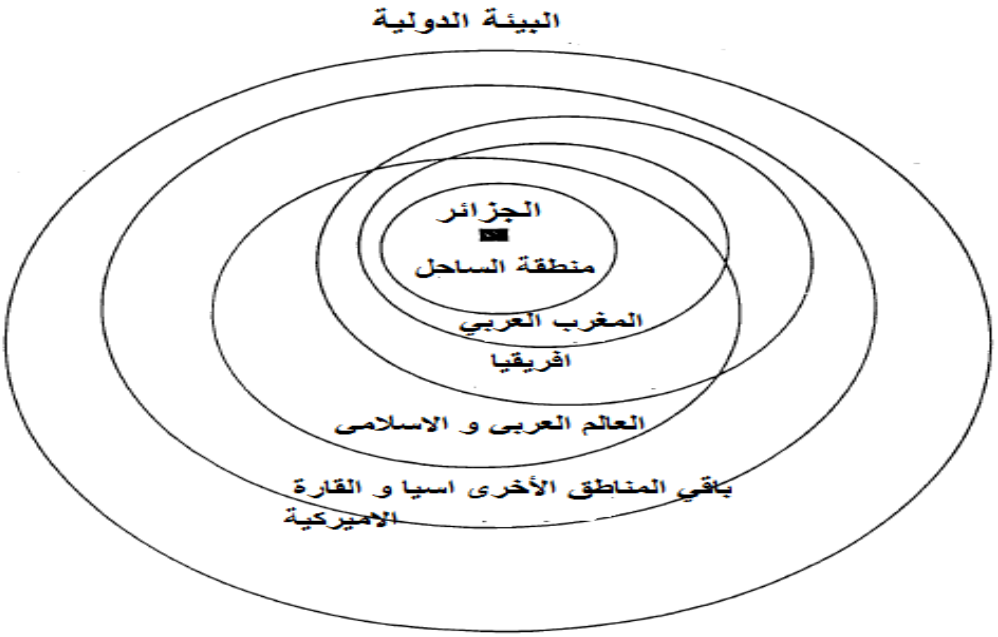

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية من 1978 الى 1999

جاءت الأزمة الأمنية في مطلع التسعينات في سياق، جيوسياسية دولي تميز بطغيان المنطق الاقتصادي، والمصالح التجارية وظهور التكتلات الاقتصادية، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى على الساحة الدولية، مع تراجع العامل الإيديولوجي، وتفكك النظام

[1] **بن عائشة محمد الأمين**،الهندسة الدبلوماسية الإقليمية الجزائرية في الساحل الإفريقي دراسة حالة الازمة في مالي 2012-2016،(مذكرة غير منشورة)، كلية العلوم السياسية –جامعة الجزائر 3 ، 2016 ،ص66

الاقليم العربي، هذه المعطيات الداخلية والخارجية تعطي صورة عن البيئة التي تبلور على ضمنها السلوك الخارجي السياسية الجزائري.

وفي ضل غياب الشرعية، عن مؤسسات الدولة سعى النظام الى إيجادها، أمام الشركاء الأجانب والبحث عن الدعم الخارجي للخروج من العزلة، وضمن هذه المقاربة تمحور النشاط الدبلوماسي متخذ ثلاث أبعاد.

أولا:البعد السياسي

للخروج من العزلة أوفد المجلس الأعلى للدولة، مباشرة بعد تنصيبه مبعوثين خاصين إلى العواصم الأوروبية، لشرح الطابع الاستثنائي والمؤقت للمؤسسات القائمة، وفي مرحلة لاحقة أرتكز النشاط الدبلوماسي حول مسالة البناء المؤسساتي، وفي نهاية عام 1995 قد تخطى النظام الجزائري العواصف، فتجاوز العقد الوطني، ونجح في تنظيم انتخابات رئاسية في 16 نوفمبر 1995، شكلت العودة الى المسار الانتخابي، وقد أستفاد النظام الجزائري في تحول في المواقف الدولية من الأزمة، ودعم مالي وسياسي على خلفية التنافس في النفوذ على الموارد، بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ثانيا:البعدالاقتصادي

جاءت الأزمة السياسية والأمنية، في سياق اقتصادي ومالي داخلي صعب وأن التدابيرالإقتصادية بدأت، منذ 1990 مع حكومة حمروش ثم موضوع استغلال المحروقات في حكومة غزالي، لم تنجح ثم فاتجهت السلطات في عهد حكومة رضا مالك الى صندوق النقد الدولي، بإبرام إتفاقية إعادة الجدولة في أفريل 1994 وبدأ رأس المال الأجنبي في التدفق، ووقعت شركة سوناطراك عقد شراكة مع 36 شركة نفطية عالمية وفي 1995 بدأ

[1] **بن محمد الجيلالي عبد الرحمان**،تاريخ الجزائر العام،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1994)،ص 180.

إنتاج حقول جديدة في كل من بئر الربيع مع شركة أجيب وشركة وتوتال بالنسبة إلى قطاع يمول 98 بالمئة من مداخيل الصادرات ويمثل 24 من الناتج المحلي الخام،حيث راهن النظام عليه لإنهاء عزلته بدت مسالة في غاية الحيوية، ولكن المسالة ليست اقتصادية صرفة فان النفط كان موضوع توظيف سياسي، بين أجنحة النظام في علاقتها بفرنسا والولايات ا لمتحدة الأمريكية.

ثالثا:البعد الأمني

انطوت الأزمة الأمنية، التي بدأت في مطلع 1992 على تحديات خطيرة كادت أن تعصف بالنظام السياسي والدولة معا في مواجهة التحدي الأمني، بلور صانع القرار السياسي في مواجهة الجماعات الإرهابية على مراحل عدة فنجح في إضعافها وتفكيك بنيتها، أما على الصعيد الخارجي فعمل النظام على تفكيك الارتباط بين الجماعات الإرهابية ومصادر الدعم والتأييد في الخارج، وإقناع الخارج بأنه يخوض حربا ضد الإرهاب العالمي.[1]

المطلب الثالث: مرحلة عبد العزيز بوتفليقة 1999 الى 2013

فرضت الظروف الداخلية والدولية غلى صانع القرار، البحث على شخصية قادرة على إستعادة صورة النظام في الخارج، وكان إختيار عبد العزيز بوتفليقة في قلب هذه المعادلة. إن الماضي الدبلوماسي الذي يتمتع به بوتفليقة في قلب هذه المعادلة لعب دورا هاما في خلافة الرئيس ليامين زروال.

وغداة ترشحه قدم الرئيس بوتفليقة برنامجا جريئا يعكس طموحه في الإنتقال بالبلاد الى مرحلة جديدة، تضمن برنامج الإنتهاء من العنف وتكريس المصالحة الوطنية وإنعاش الإقتصاد الوطني وإستعادة المكانة الإقليمية والدولية للجزائر حيث تولى الرئيس بوتفليقة

[1] **بن محمد الجيلالي عبد الرحمان**، المرجع السابق، ص181.

بنفسه قيادة البلاد الخارجية معتمدا على رصيده الامع كوزير للخارجية في سنوات الإزدهار وكانت دبلوماسيته، الإندفاعية تهدف الى تحقيق غايتين أساسيتين هما:

تحسين صورة بلاده في الخارج وجلب الإستثمارات الأجنبية، لذلك رافع من أجل اندماج الجزائر في المنظومة العالمية، وشكلت تحركاته عبر العالم خصوصا الدول الصناعية ثم برزت هذه المكانة من خلال مشاركة الجزائر في المحافل الدولية مثل انشاء الإتحاد الإفريقي في سرت 1999 منتدى دافوس الإقتصادي العالمي، مبادرة النيباد.....وخلال الفترة 1999 إلى 2002 قام الرئيس بوتفليقة بأكثر من 30 زيارة الى دول العالم.[1]

أتضحت النزعة الهجومية لسياسة ا لجزائر الخارجية منذ سنة 2001 الى 2002 أين كثف الرئيس بوتفليقة من زياراته الى عواصم العالم، 14 زيارة في سنة 2001 والمشاركة في مؤتمر كرانس، ومونتانا ثم في قمة الثمانية على مدار سنوات عديدة، ومقابل ذلك استقبلت الجزائر في غضون أربع سنوات حوالي 50 رئيس دولة وحكومة أي بمعدل زيارة لكل شهر

المبحث الثاني مبادئ وأبعاد السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الاول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والواقع

الفرع الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الدستور

نصت جل الدساتير التي عرفتها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على جملة من المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية،كانت بمثابة الركيزة الرئيسية من خلالها تحددت الدبلوماسية الجزائرية مسارها نحو تفعيل دورها على المستويين الدولي والإقليمي.[2]

ولعل أهم المواد الدستورية التي حددت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مايلي:

[1] **البرازي تمام مكرم**، الجزائر تحت حكم العسكر، من زروال الى بوتفليقية،(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)،ص 88.

[2] **نسيم فارس**، على الجزائر إعادة النظر في المبادئ التي تحكم سياستها الخارجية www.chaa.dzconf/alg2011/03/10، 2019/03/02، ص 01.

المادة87: تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.

المادة 88:تحقيق أهداف منظمة الوحدة الافريقية.....

المادة 89: تمتنع الجمهورية الجزائرية،طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية.....

المادة 90: وفاء لمبدأ عدم الإنحياز وأهدافه تناضل الجزائر من أجل السلم.....

المادة 91: لايجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني.....

المادة 92: يشكل الكفاح ضد الإستعمار، والإستعمار الجديد.....

المادة 93: يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول.....

إن بالرجوع إلى مبادئ السياسة الخارجيةللجزائر، نجد أنها تتميز بالثبات في المجال الخارجي وحملت جملة من المحاور هي كالتالي.

أولا:تحقيق الإستقلال الوطني

ثانيا: محاربة الإستعمار وإحترام مبدأ حق تقرير المصير

ثالثا : تبني مبدأ عدم الإنحياز

رابعا: السياسة الخارجية مرآة السياسة الداخلية.

خامسا: الدفع لإقامة نظام إقتصادي جديد ومتجدد

بعد استعراض أهم مبادئ السياسة الجزائر الخارجية منذ الإستقلال، والتي تم التأكيد على أنها ثابتة لا تتغير بتغير، المرجع السابق، الأشخاص والزمان يتضح أن المبادئ كانت

متداخلة في بعضها البعض، فكانت كمجموعة حلقات التي تكون السلسلة هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن المبادئ تصب جميعها في مصب واحد وهو حماية الإستقلال الوطني والمحافظة عليه، وهذا ما يقتضيه الأمن السياسي، إن الإستقلال هو بمثابة المحور الذي تدور من حوله كل المبادئ الاخرى.[1]

جاءت كل القوانين و الدساتير بعد سنة 1979، لمعالجة وتحليل طبيعة بعض الظواهر السياسية الداخلية والخارجية،فجاء الميثاق الوطني لعام 1976،وكذا الدستور الجديد عام 1989.

حمل الميثاق الوطني لعام 1986 نفس المبادئ التي تبنتها الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين من حيث المضمون، أما من حيث الشكل تبدو لغة الميثاق أقل حدة وعنفا، حيث أتسمت بالطابع الواقعي أكثر من الطابع الثوري الذي في المواثيق السابقة.

أما الدساتيرالجديدة لسنوات 1989، 1996،2008 جاءت لمعالجة بعض القضايا الداخلية، خاصة دستور 1989،الذي جاء، بعد الاضطرابات الداخلية التي ميزت المشهد السياسي الجزائري انذك(أحداث 05 اكتوبر 1988) وعليه كان هذا الدستور مركزا على فتح

المجال للتعددية السياسية،وفتحالنقاش حول مسالة الحقوق والواجبات الخاصة بالمواطنين الجزائريين.

الفرع الثاني: مبادئ السياسة الخارجية في بعدها النظري

لقد أكد العديد من الباحثين الجزائريين، والأجانب على أن المبادئ السياسة الخارجية ثابتة لم تتغير بتغير الزمان والأشخاص، تتسم بالواقعية ومستمدة من روح الثورة التحريرية، لأن الثورة

[1] **نسيم فارس**، المرجع السابق، ص02.

لازالت عند البعض تصنع الحدث في القضايا السياسيةالداخلية والخارجية، وعليه لازالت الجزائر متمسكة بهذه المبادئالمعبرة على التوجهات العامة للسياسة الخارجية[1].

بالرجوع إلى الوراء نجد أن الدبلوماسية الجزائرية ارتبطت نشاطا وحماسا وعملا بقوة، أو ضعف الدولة وهذا مايفسر تراجع دور الدبلوماسية في سنوات العشرية الحمراء، سنوات التسعينات التي أدخلت الجزائر في دوامة الموت والدمار، أما حاليا فالدولة الجزائرية دخلت مرحلة جديدة توجت بعودة الأمن والإستقرار بشكل نسبي وملموس، ومن ثمة البناء، وفي هذا الإطار لا يمكن للمراقب في الداخل او الخارج إنكار خروج الجزائر من أزمتها والذي صار واقعا وحقيقة، وتحسن وضعها الداخلي أنعكس ايجابا،عل ى عودة الفعالية والحراك الى السياسة الخارجية في عدد من القضايا، الإفريقية والعربية والدولية، وفي هذا السياق أكد وزير الخارجية الجزائرية مراد مدلسي بأن البراغماتية الدبلوماسية الجزائرية تعتمد على التعاون في السلم بين الدول.

الفرع الثالث: مبادئ السياسة الخارجية في بعدها الواقعي

بالرغم من ردود الفعل الإيجابية على واقعية المبادئ السياسية الخارجية في التعامل مع القضايا المختلفة إنطلاقا من أبعاد كثيرة، نجد أن البعض الآخر يرى في هذه المبادئ أنها قديمةوخاصة بفترة زمانية بعيدة، حيث لا تستجيب لمتطلبات والظروف السياسية والإقتصادية، الحالية وأنه على الجزائر أن تبحث عن مبادئ لسياستها الخارجية تكون أكثر واقعية ومرنة،من حيث تعاملها مع المستجدات السياسية المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية لقد أعاب الكثير من المختصين، على السياسة الخارجية الجزائرية عدم واقعيتها في التعامل مع الأحداث و المستجدات الدولية والإقليمية خاصة، تلك المطروحة على دول

[1] **نسيم فارس**، المرجع السابق، ص03.

الجوار للجزائر، حيث أكد الدكتور جيوفبورترررئيس مكتب[1]إستشارةناركووأستاذ بجامعة نيويورك الأمريكية في محاضرة القاها يوم 03 مارس 2013 بالمركز الدولي للصحافة تحت عنوان- أزمة الساحل،وتداعياتها على الساحة السياسية الخارجية الجزائرية خلال إعتداء تيقنتورين ليخلص إلى أن الجزائر أصبحت قوةٌ إقليمية وعلاقاتها متينة مع الدول الغرب ويجب أن تستثمر في هذه العلاقات وتلعب دورها الريادي، في المنطقة وفي هذا الإطار عدد الدكتور والأستاذ سمير عياد، من جامعة تلمسان، الجوانب التي جعلت الجزائر تملك مكانة مهمة في المحيط العربي والإقليمي، فهي باتت الأكبر مساحة في إفريقيا و تعتبر بوابتها، وقلب المغرب العربي إسترتيجيا كما يعد ناتجها الداخلي الخام الأكبر في المنطقة مما يؤهلها لإحتلال مكانة إقتصادية مشرفة، كما صنفت مؤخرا بالأقوى من نوعه في منطقة شمال إفريقيا[2].

سيذكر العالم إلى نهاية الزمان، أن الجزائر وتحديدا وزير خارجيتها في سبعينيات القرن الماضي،والرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة هومن دعى إلى التخلص من نظام الأبارتايد في جنوب إفريقيا، على الرغم من أن دولة جنوب إفريقيا كانت قائمة، كما سيحفظ التاريخ للجزائر أنها من بين الدول في العالم التي اعترفت بالمجلس الإنتقالي في ليبيا وهي مبادئ تحسب للجزائر.[3]

وتكتسي الدبلوماسية الجزائر نوعا من الضبابية والغموض وهي في حالة تذبذب مضيفا أن الدبلوماسية كانت سابقا مصدر قوة، ومعروفة بأدائها المميز خاصة بعد الإستقلال وفي عهد الرئيس هواري بومدين، مذكرا بحنكة الجزائر آنذاك وتعاملها مع قضية الرهائن الأمريكيين

[1] **بالحبيب عبد الله**، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1967، (عمان- الاردن: دار الراية للنشر و التوزيع، 2011)، ص 170.

[2] **بالحبيب عبد الله**، المرجع السابق، ص 172.

المحتجزين في إيران وكيف نجحت الوساطة الجزائرية في حلالأزمة بين البلدين، وفي ذات السياق وبخصوص وزنها في إفريقيا، ومع دول الجوار ومختلف الدول العربية.

المطلب الثاني:أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية

يمكن الحديث بحكم الممارسة التاريخية،ولاعتبارات جيوسياسيةعن أربعة أبعاد سياسية للسياسة الخارجية الجزائرية.

الفرع الأول: البعد العربي

ترتبط الجزائر بعلاقة حضارية بالعالم العربي منذ الفتح الإسلامي في القرن التاسع عشر الميلادي وقد أقرت أدبيات ثورة التحرير، والنصوص الأساسية للدولة، مبدأالإنتماء العربي حتى إعلان طرابلس 1962، والميثاق الوطني 1976 ومع ذلك فإن صانعي القرار السياسي، يرفضون الفصل بين ماهو عربي ومغاربي وإفريقي، وفكرة القومية العربية التي لعبت دورا بارزا، في توجيه المواقف وتقرير السياسات العربية خلال النصف، القرن الثاني من القرن الماضي.

إن الدستور الجزائري ينص على أن الجزائر،أرض عربية، ويؤكد على الانتماء المغاربي والإفريقي.[1]

[1] **ب-عبد الرزاق**،<< بوتفليقة يوافق على طلب وساطة بين المتمردين الطوارق وحكومة باماكو، جريدة الشروق، (يومية جزائرية)، العدد42، 12جانفي 2012، ص06.

الفرع الثاني: البعد المغاربي

الجزائر قلب المغرب العربي بإمتياز نظرا، لموقعها الإستراتيجي بين الكيانات السياسية المشكلة للفضاء المغاربي،فالمغرب العربي واصلة بين إفريقيا و أوربا، كمنطقة قرب جغرافي و أيضا إحتكاك إجتماعي خاصة مع فرنسا و إيطالي و إسبانيا.

تكرس البعد المغاربي في بيان أول نوفمبر 1954، بشكل صريح وجسدته بعد الإستقلال النصوص و المواثيق المختلفة، فقد ورد في دستور 1996 أن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، وانعكست مخرجات هذا التصور على إتجاه الحكومة الجزائرية في تسوية خلافاتها الحدودية مع البلدان المغاربية – موريتانيا 1983 ، المغرب 1972تونس 1983، والعمل ضمن البناءات العضوية الإقليمية بما يساهم في وحدة المغرب العربي.[1]

الفرع الثالث: البعد الإفريقي

تشكل الجزائر لإفريقيا قاعدة لسياستها لخارجية، ومجال حركتها الأولى تجاه العالم الثالث،إنطلاقا من معطيات جيوسياسية، وأيضا تاريخية.

من حيث الموقع الجغرافي تعد الجزائر بوابة إفريقيا نحو المتوسط وأوروبا،إن موقعها في قلب المغرب العربي وشساعة حدودها البرية وإمتداداتها إلى تخوم ا لصحراء الإفريقية جعلتها فاعلا مهما يفرض حضوره في كل ما يتعلق بإدارة السياسات الإقليمية، لم تغب القضايا الإفريقية عن نشاط الجزائر الخارجي، رغم العلاقات التي شهدت ركودا خصوص خلال الأزمة 1992– 2000 مع تسارع وتعمق التحولات في إفريقيا، ثم الدائرة الإفريقية عادت لتعزز من جديد في مطلع الألفية الجديدة –إقامة اليات التعاون الإفريقي (إنشاء الإتحاد

[1] **محمد جعبوب**، الساسية الإقليمية في الجزائر، 2001–2011، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، ص 120.

الإفريقي ثم النيباد) والمساهمة في حل النزاع الإثيوبي – الإريتيري، مكافحة الإرهاب في الساحل، ثم إنشاء وزارة خاصة بالشؤون الإفريقية.

الفرع الرابع:البعد المتوسطي

على مر التاريخ شكل المتوسط، منطقة تقاطع واتصال بين الفضاءات جغرافية بشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات متعددة، وأصبح مسرحا لتقاطعات أساطيل القوتين العظميين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، ففي فترة التسعينيات بدأالتاكيد على البعد المتوسطي ليتكرس دستور 1996 إذ وردت في دباجته عبارة الجزائر.....بلاد متوسطية، وإذا رجعنا إلى موقع بلادنا الجغرافي لا بدا أن نكون على وعي بما نمثله نحن بالنسبة للسلام لأوروبا ولأمنها.

وخلال السبعينات فقد تغير نظامالأولويات، واتجهت الجزائر إلى تبني مقا ربة أكثر براغماتية تستند إلى تهيئة مناخ إقليمي أقل توترا.[1]

[1] **بن عنتر عبد النور**، البعد المتوسطي للامن الجزائري، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)،ص210.

شكل رقم 02 يبين الأقاليم الاولية بالنسبة لنشاط الدبلوماسية الجزائرية

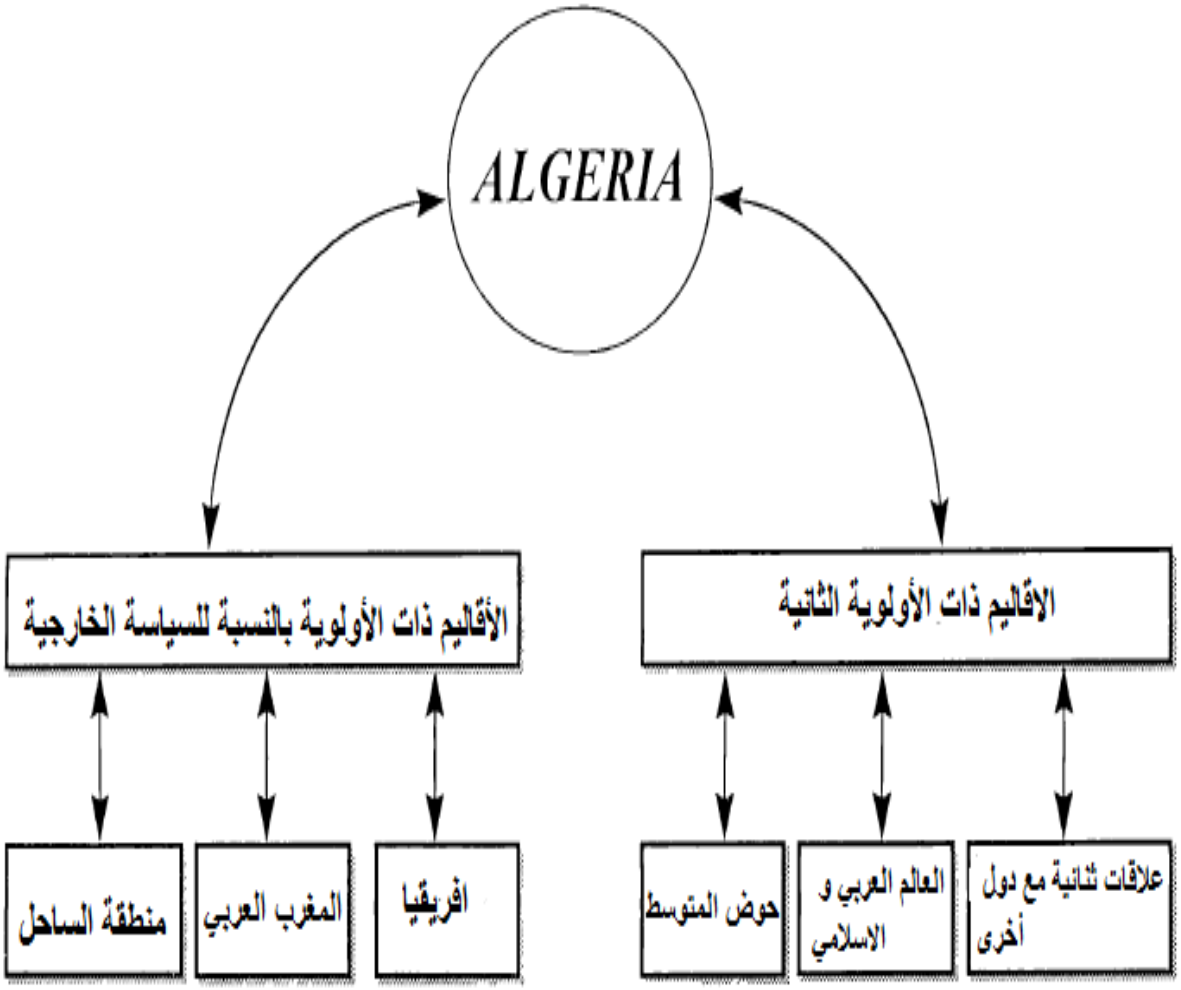

بن عائشة محمد الأمين، المرجع السابق، ص 170

وخلال مجيء الرئيس بوتفليقة 1999 عملت الجزائرعلى ممارسة سياسته خارجية أكثر فعالية ونشاطا، تستهدف تثمين القدرات الذاتية، وتعظيم المكاسب الذاتية.

ورغم الأولويات تتغير بإستمرار عندما يتعلق الأمر بترتيب القضايا، فإن معاينة تطور سياسة الجزائر الخارجية في كافة مراحلها، تكشف عن ملاحظة مهمة، وتخص هذه الملاحظة تحديدا كلا من القضية الفلسطينية وقضية تصفية الإستعمار.

المبحث الثالث:محددات السياسة الخارجية الجزائرية

إن هناك إختلافا بين الباحثين في السياسة الخارجية، حول تلك المتغيرات الداخليةوالخارجية المادية والمعنوية،المؤثرة في السياسة الخارجية للدول بشكل عام.

المطلب الأول: المحددات الداخلية

الفرع الأول:المحددات السياسية

ويقصد بالمحددات السياسية، البناء السياسي للدولة وكيفية إتخاذ القرارات في السياسة الخارجية وقد صنف الباحثين النظم السياسية إلى نظم مفتوحة وأخرى مغلقة.[1]

ويرى بعض المتتبعين أن الأنظمة السياسية المفتوحة تقلل من فاعلية السياسية الخارجية، ذلك أن إجراءات الممارسة الديمقراطية تحد من قدرة النظام السياسي على، التحرك والمناورة في مجال السياسة الخارجية ويؤيد التحليل الواقعي هذا التوجه كذلك يؤثر شكل نظام الحكم سواء كان مركزيا أولامركزيا – على طريقة إدارة شؤون الأفراد، وبالتالي على فاعلية النظام في التعاطي مع قضايا المجتمع أي مدى نجاحه في أداء دوره الوظيفي حيال الشعب، وهو ماينعكس على شرعية النظام السياسي، وقوة الدولة بشكل عام وأداء النظام في السياسة الخارجية.

أيضا العوامل السياسية الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية، شرعية النظام السياسي، ويمثل الشعب المرجعية الأساسية لأي نظام سياسي لأنه يعبر عن إرادة الشعب، ويزيد من دوره الوظيفي في خدمة الشعب خاصة في الميادين،الإقتصاديةوالإجتماعية لأن ذلك يقوي من شرعية النظام السياسي،وسيادته ويمنحه مجال،للمناورةعلى مستوى السياسة الخارجية.

[1] **بن عنتر عبد النور**، المرجع السابق، ص211.

-1 طبيعة النظام السياسي:

خضعت الجزائر للإستعمار الفرنسي 1830 إلى غاية،05 جويلية 1962 حيث أنتخب أحمد بن بلة رئيسا للبلاد 1963 وفي 1965 تمت الإطاحة به من قبل العقيد بومدين ثم خلفه العقيد الشاذلي بن جديد 1979 في إطار حكم الحزب الواحد، وفي أعقاب أحداث أكتوبر 1988 أدخل النظام السياسي الجزائري عدة إصلاحات سياسية، منها التعددية الحزبية وإجراء إنتخابات حرة ونزيهة حتى أستقال من منصبه 1992 بضغط من المؤسسة العسكرية وتوقيف المسار الإنتخابي ثم في عام 1999 ووصول السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم حيث قدم، مشروع المصالحة الوطنية 2005 وقد وافق عليها الشعب الجزائري من خلال إستفتاء شعبي ثم عمل الرئيس، الجديد على تصدير الإصلاحات السياسيةوالإقتصاديةوالإجتماعية.[1]

عقيدة الدور:

بعد إستقلال الجزائر أصبحت الجزائر عضوا، دائما في المنظمات الدولية والاقليمية،مثل منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وإتحاد المغرب العربي.

حيث لعب صانع القرار السياسي دورا هاما وبارزا،على مستوى السياسة الخارجية في الدفاع عن مصالح دول العالم الثالث،على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية.

الفرع الثاني: المحددات العسكرية

يرتبط المتغير العسكري أساسا بالقوة العسكرية للدولة، ويؤثر العامل العسكري في السياسة الخارجية بشكل كبير، وعليه فضعف القوة العسكرية للدولة يدفعها للبحث عن سند خارجي، لضمان أمنها وبقائها.

[1] **بن عنتر عبد النور**، المرجع السابق، ص212.

وتقدر القوة العسكرية للدولة، بتعداد الجيوش والتجنيد والوسائل والمعدات العسكرية المتوفرة بالنسبة للقوات، الجوية والبحرية والبرية أي قيمة الإنفاق العسكري أوالميزانية المخصصة للدفاع، بالإضافة إلى البحث والتصنيع في المجال العسكري لتطوير وسائل الدفاع والهجوم،قصد تلبية الحاجيات المحلية وحتى ا لتصدير إلى الخارج،أيضا مدى تحكم الدولة في تكنولوجيا الفضاء كقواعد إطلاق الصواريخ، وعدد من الأقمار الصناعية.

أيضا يندرج ضمن عوامل حساب القوة العسكرية للدولة، وعلاقتها العسكرية الخارجية ويدخل ضمن عوامل حساب القوة العسكرية، للدولة ويدخل في هذا الاطار الاتفاقيات والتحالفات والشراكات،العسكرية للدولة مع الدول الأخرى.[1]

أما بخصوص القوة العسكرية للجزائر، فحسب إحصائيات عام 2005 يوظف الجيش الجزائري نحو 127500 عاملا مقسمين بين القوات البحرية بنحو 7500 فرد و110000 فرد من القوات البرية و10000 من القوات الجوية.

وقد بلغ تعداد الجيش الجزائري، خلال 2010 حوالي 1470000 فرد مقسمين بين القوات البرية 127000فرد، والقوات الجوية 14000 فرد

و6000 من القوات البحرية،أما فيما يخص التسلح فخلال عقد التسعينات ضربت العديد من الدول حصارا، عسكريا جراء الحرب الأهلية إلا فرنسا التي بقيت أكبر داعم للجزائر بالسلاح،إلى جانب روسيا والمملكة العربية السعودية وقبلها في 1993 حصل سلاج الجو الجزائري على أجهزة اتصال متطورة، وعلى قاذفات الجو لقصف ومراقبة الجماعات الإرهابية وجاءت إحصائيات عام 2013 لتؤكد القوة العسكرية للجزائر حيث صنفت الجزائر، على رأس قائمة الدول الأكثر تسليحا إن سعي الجزائر لتطوير قدراتها العسكرية، سوف يمكنها من

عبد الرحمان حمدي، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة: اي مستقبل،(القاهرة: مكتبة مدبولي 2007)، ص144.

صون سيادتها ضد أي تهديدات عسكرية خارجية، وكذا لضمان الإستقرار الداخلي، وهو ما سيؤهل الجزائر لأداء سياسة إقليمية أكثر فاعلية.[1]

الفرع الثالث: المحددات الإقتصادية والإجتماعية

أولا: المحددات الإقتصادية

وتشمل المقومات الإقتصادية للدولة جميع الموارد، الطبيعية المتوفرة لدى الدولة كالمعادن مثل الحديد والقصدير والنحاس، والذهب ومصادر الطاقة مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي واليورانيوم.....الخ والموارد تمنح للدولة الأساس للتطور الإقتصادي، ويجعلها قادرة على تبني عدة خيارات في سياسيتها الخارجية، ويعد إكتشاف البترول في الجزائر إلى عام 1956 وبدأ إستغلال، هذه المادة منذ عام 1960 أما إستغلال الغاز الطبيعي فكان بعد حوالي 20 سنة نظرا،لأسباب تقنية وتعتبر الجزائر من الدول متوسطة الإنتاج، حيث استهلكت الجزائر نصف احتياطاتها من البترول، ويمكن أن تستمر في الإنتاج لحوالي 20 سنة،أما فيما يخص الغاز الطبيعي حيث يستمر الإنتاج لنحو، 100 سنة أي بمعدل 110 مليون طن/سنويا،أما في عام 2010،فقد بلغ الناتج

المحلي الخام للجزائر حوالي 135.285 مليار دولاروهو ما يعادل 0.2489 بالمئة من الناتج العالمي الخام.

ثانيا: المحددات الإجتماعية

يقصد بالمحددات الاجتماعية كل ما يتعلق، بالتركيبة الإجتماعية للوحدة السياسية و تشمل مستوى التطور القومي، والطبقات الإجتماعية والنخبة السياسية وجماعات المصالح،و يتميز

[1] **عبد الرحمان حمدي**، المرجع نفسه، ص147

العامل السكاني بالثبات النسبي ذلك كوسيط بين افراد المجتمع و النخبة، الحاكمة[1] ويؤثر عامل السكان في السياسة الخارجية للدولة باعتبار أن السكان، يمثلون أحد أهم عناصر قوة الدولة من خلال التعداد السكاني، كذلك تمثل كثافة السكان وتوزيعهم على إقليم الدولة محددا في سياستها الخارجية،إذ أن ضغط السكان على مساحة الدولة يعتبر محددارئيسيا في توجهاتها الخارجية.

حيث عرف سكان الجزائر تزايدا ملحوظا إذ وصل معدل، النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1975 و2004 بنسبة 20.4 بالمئة، وعليه فعددالسكان قد أنتقل من نحو 16 مليون عام 1975 إلى، حوالي 40.6 مليون نسمة بحلول 2025 ن كما قدر نسبة الخصوبة بنسبة 2.26 طفل لكل امرأة، كذلك وصل معدل الأمل في الحياة لدى النساء الى 75 سنة و71.9 سنة بالنسبة للرجال أما التركيبة العمرية للمجتمع الجزائري فتمثل نسبة 15 سنة في المجتمع الجزائري حوالي 40بالمئة من إجمالي السكان،أما بخصوص التركيبة الإثنية للمجتمع الجزائري فنسبة العرب 80 بالمئة والبربر 20 بالمئة ويدين 99 بالمئة منهم بالإسلام، يمكن القول أن الجزائر تتمتع بنوع من التجانس الديني، والعرقي يسمح لها بتحقيق درجة معتبرة من الإستقرار الداخلي، ويؤهلها لأداء سياسة إقليمية نشطة.

[1] **بوقارة حسين**، السياسة الخارجية الجزائرية، (الجزائر: دار هومة، 2012)،ص 99.

المطلب الثاني:المحددات الخارجية

وتعتبر المحددات الخارجية ممثلة في طبيعة النظام الدولي، والتوازنات الدولية، متغيرا أساسيا في توجيه السلوك الخارجي للدولة.

الفرع الأول: المحددات الإقليمية

من الناحية الطبيعية تقدر مساحة إقليم جنوب الصحراء، بنحو 23307402 كلم مربعة أي بنسبة 17.5 من العالم.[1]

وتتوفر إفريقيا على 30 بالمئة من احتياطي العالم وتنتج حوالي 10بالمئة من الإنتاج العالمي للمعادن ويشغل قطاع الإنتاج المعدني مابين 4 إلى 6مليون عامل إفريقي،أيضا تتوفر إفريقيا على حوالي 85 بالمئة من البلاتين المتواجد في العالم ونحو97 بالمئة من الإحتياط العالمي لمادة الكروم وأيضا 64 بالمئة من المنغنيز و25بالمئة من الإحتياط العالمي من اليورانيوم و13بالمئة من النحاس،أما القطاع الزراعي، فتحتل إفريقيا مكانة هامة في تصدير بعض المنتوجات حيث تنج 70بالمئة من الإنتاج العالمي للكاكاو و12 بالمئة من البن و14بالمئة من الشاي و60بالمئة من القطن، أما في مجال التكنولوجيا والإتصالات تعرف إفريقيا بعض التأخر إلا هناك بعض الإستثمارات، الأجنبية مثل الشركة الفرنسية والهندية تلكوم.

وحسب تقرير البنك الإفريقي للتنمية لعام 2014 فإن إفريقيا سجلت في السنوات الأخيرة نسب نمو معتبرة قدرت 5.3 بالمئة خلال 2005-2010 وفي 2011كانت نسبة النمو 3.3بالمئة ثم 6.4 بالمئةفي 2012 و3.9 بالمئة فيعام 2013 و4.8 بالمئةفي 2014 و 5.7 بالمئةو في سنة 2015.

[1] **ظريف شاكر**، البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة باتنة ،2009، ص77.

بالإضافة إلى كل المقومات التي تتيح للجزائر إمكانية لعب دور إقليمي سواء من خلال،النشاط في إطار المنظمات الفوق قومية الإفريقية أو من خلال، لعب دور الوسيط بين مختلف الفرقاء.

الفرع الثاني:المحددات الدولية

يمكن القول أن شكل النسق الدولي وطبيعة التفاعلات، التي تحدث فيه تمثل فرصا للحركة بالنسبة للسياسة الاقليمية للجزائر في إفريقيا.[1]

أما فيما يخص العلاقات الإفريقية الأوربية، ففي ضل التنافس بين القوى الكبرى حول إفريقيا، حاول الإتحاد الإفريقي توطيد علاقته الإستراتيجية مع القارة، خاصة فرنسا وبريطانيا فخلال الفترة 2000-2010 قادت الدبلوماسية الفرنسية على أعلى مستوياتها، 32 زيارة رسمية إلى العديد من الدول الإفريقية،وذلك قصد تطوير العلاقات في مختلف المجالات بريطانيا هي، الأخرى عام 2000 أصبحت تحاول أن تبحث عن موقع لها في إفريقيا، منخلال تقديم بعض المساعدات الإقتصاديةلينيجيريا وجنوب إفريقيا وأيضا التدخل في سيراليون،والتدخل من أجل دعم المعارضة في زيمبابوي،إلى جانب التدخل عن طريق قوات مراقبة السلام.

وتسعى الصين لتجسيد سياسة خارجية أكثر، فاعلية وإنتشارا على المستوى الإقليمي والدولي مثل مكافحة القرصنة في القرن الافريقي إضافة إلى خرجات متعددة لأعالي البحار، والتي كانت تدخل ضمن مجال النفوذ الأمريكي، ويتجلى الإهتمام الصيني بإفريقيا من خلال عقد القمة الصينية الإفريقية الكراييب الأولى في عام 2000 ثم القمة الثانية في عام 2006 ثم الندوة الوزارية الرابعة لمنتدى التعاون الصيني فيإفريقيا في سنة 2009 وكذا من خلال 70 زيارة رسمية قادها ممثلو الصين نحو،الدول الإفريقية خلال العقد الأول من القرن الحالي.

[1] **ظريف شاكر** ،المرجع السابق ص 80

أما بالنسبة لروسيا، فقدسعت هي الأخرى من خلال سياستها الخارجية منذ مطلع الألفية الثالثة لرفض فكرة القطب الو احد في إطار، النسق الدولي وذلك عن طريق تطوير علاقتها مع الإتحاد الأوروبي لتقف ضد مشروع الهيمنة الأمريكية على العالم.[1]

أيضا هناك العديد من الدول النامية مثل المملكة العربية السعودية،وايران، البرازيل،اندونيسيا،وماليزيا وكل هذه الدول تسعى جاهدة لتوطيد علاقتها مع إفريقيا، وعليه فإن الطرح الجديد القائل بتعاون الحضارات وليس صدامها، يسمح للجزائر بزيادة التقارب مع القوى الكبرى في العالم قصد تعزيز مكانتها ودورها الإقليمي.[2]

1-بن عائشة محمد ،المرجع السابق ، ص 165.

[2]**ظريف شاكر**، المرجع السابق، ص83.

شكل رقم 03 يبين مناطق الثروة والتواجد الأجنبي الأمريكي –الفرنسي

المبحث الأول: جيوبولتيك الساحل الإفريقي

في هذا المبحث نحاول التطرق للحديث عن منطقة الساحل، وتحديدها من الناحية الجغرافية والسياسية علما لمنطقة الساحل الإفريقي العديد من التعاريف الجغرافية والسياسية والأزماتية، إنطلاقا من منطقة الأزمات –قوس الأزمات– ثم نتطرق إلى الأوضاع السياسية والإقتصادية والأمنية ومختلف المشاكل التي تعاني منها منطقة الساحل الافريقي.

المطلب الأول: تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

إن تسمية الساحل تعني الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، والساحل الّإفريفييمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمرفاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السفانا جنوبا، ولعل شساعة المجال الجغرافي للساحل خلقت نوعا من الإختلاف حول أي من الدول هي تنتمي إلى هذا المجال، فسياسيا بالرجوع إلى مجموعة الدول التي ضمتها اللجنة مابين الدول لمكافحة والتي أنشئت 1971 فإن دول الساحل الإفريقي هي السينغال غامبيا،موريتانيا،مالي،النيجر والتشاد بوركينا فاسو ثم أضيفت غينيا بيساو والرأس الأخضر، ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان وإثيوبيا والصومال وكينيا.

ويعرف الساحل بصفته الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية البيضاء وإفريقيا جنوب الصحراءالسوداء أو الشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان، وهو معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب إفريقيا من جهة والبحر المتوسط من جهة اخرى.

الساحل الإفريقي منطقة تتقاطع فيها الحضارات واللغات، مما أهله لتكون واحة سلام وتواصل والتقاء جسرا رابطا بين الحضارتين الغربية والإفريقية، ولكن التناقضات والصراعاتوالحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع،وأصبحت المنطقة فضاء شاغرا وساحة حروب ونزاعات لا تنتهي حيث تعتبر الصحراء الكبرى من،أكبر صحاري العالم من حيث

المساحة حيث تقدر ب 9065000 كلم مربع وتمتد على 4380 كلم من المحيط الأطلسي الى البحر الأحمر.[1]

شكل رقم 04 خريطة طرق تهريب المخذرات اللينة والصلبة في منطقة الساحل الإفريقي

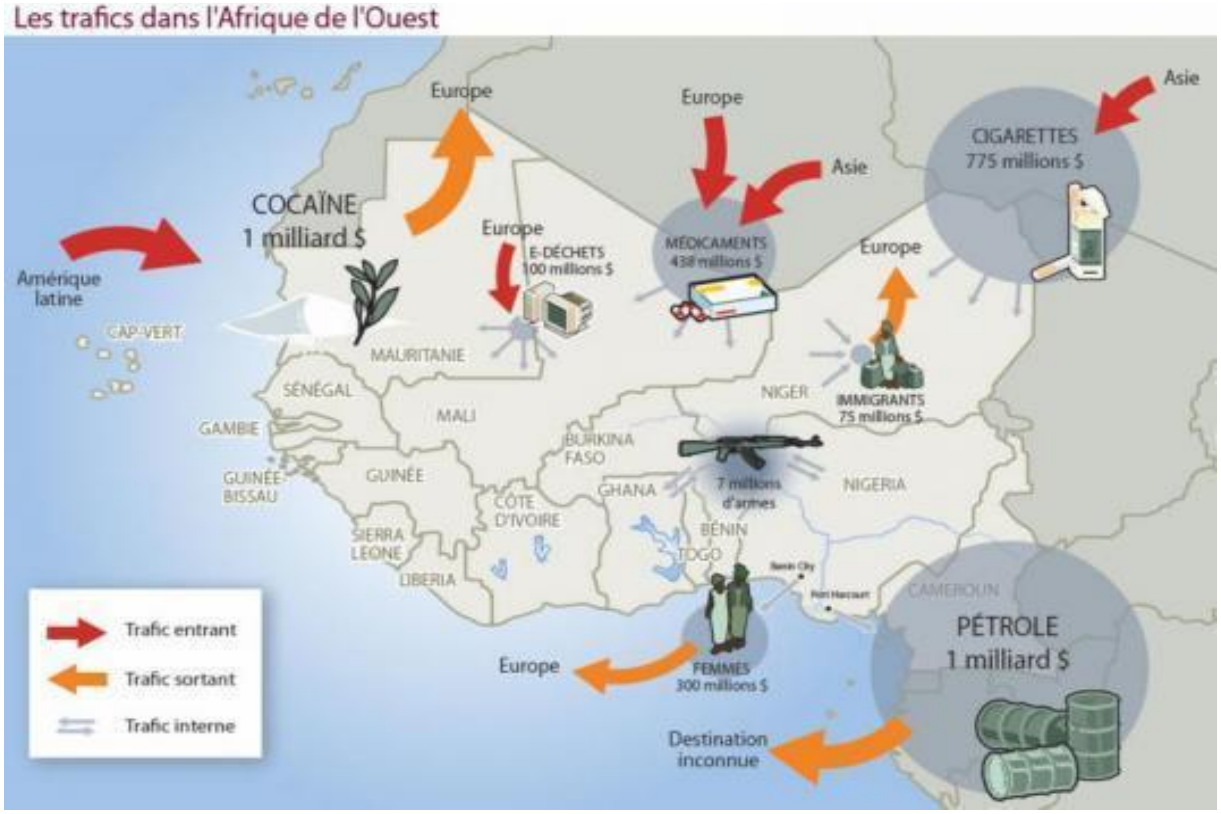

بن عائشة محمد ،المرجع السابق ، ص 172

[1] **بشكيط خالد**،دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل،(مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011،ص230.

المطلب الثاني:أبعاد إهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي تأثرت، بالتحولات والتغيرات الحاصلة على البيئة الأمنية والتي أدت الى توسع في مضمون، وأصبحت الجزائر تعاني من عدة تحديات وتهديدات أمنية أفرزتها، البيئة الجديدة للأمن في إشكاله غير التقليدية على غرار مشاكل الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية حيث ألقت هذه التهديدات بظلالها على الأمن الوطني الجزائري، وكذلك على السياسات والأليات المتبعة في تحقيق الأمن بحيث لم تعد الأداة العسكرية تنفع في مكافحة هذه التهديدات.[1]

إن إهتمام الجزائر، بما يجري في منطقة الساحل الإفريقي راجع لكون هذه الأخيرة أصبحت تشكل مجالا لإستقطاب قوى خارجية مثل، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين وذلك نظرا بما تتميز به هذه المنطقة من ثروات فوق وتحت الأرض، إذا كان لزاما من الجزائر أن تجد حلولا في هذه المنطقة في مالي لتفادي أي تهديد على الأمن الوطني على حدودها المباشرة،والجزائر تسعى لقطع أي تدخل أجنبي تحت غطاء مكافحة الإرهاب، ورفضها لأن تكون أراضيها مقرا لقاعدة أفريكوم ودعوة الدول،المجاورة إلى تأمين حدودها من الإرهاب والهجرة غير الشرعية،وتهريب المخدرات بعيدا عن الوصاية الأجنبية لكن الإرهاب في منطقة الساحل ماهوإلاتهديد، من بين التهديدات الكثيرة والمتنوعة في هذه المنطقة، فهناك الجريمة المنظمة بتجارة الأسلحة على خلفية إنتشار الأسلحة القادمة من ليبيا، وأيضا المتاجرة بالمخدرات القادمة من أمريكا الاتينية عبر خليج غينيا مرورا بغرب إفريقيا ووصولا إلى الساحل ثم إلى،منطقة المغرب العربي نحو أوربا وطريق أخر للمخدرات اللينة القادمة من المغرب عبر البوليزاريو–موريتانيا وصولا إلى الساحل التي تقتضي عبورها وجود أيضا،متاجرة بالبشروبالأعضاء خاصة في المناطق الأقل وفرة إقتصاديا وأقل أمنيا،يمكن

[1] **بشكيط خالد**، المرجع السابق ص 234.

القول إن إهتمام الجزائر بمنطقة الساحل يعود بالدرجة الأولى إلى الأزمات المتعددة، التي تعرفها المنطقة وتأثيراتها المحتملة على الأمن الوطني خصوصا أزمة مالي، وبالتالي فان إهتمام الجزائر بالمطقة يعود للعامل الأمني الذي له الأولوية القصوى في السياسة الجزائرية وهذا ما أكدته حادثة حقل تقنتورين الغازي 40 كلم جنوب شرق عين أمناس ولاية إليزي في 16جانفي2013 ومن هنا يظهر إهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي، من خلالمكافحة الإرهاب والعوامل المهددة للأمن والسلم في الجزائر.

المبحث الثاني: تحديات منطقة الساحل الافريقي

في هذا المبحث نتطرق للحديث عن الأوضاع السياسية والإقتصادية،والأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي وكذلك الإشارة الى، إزدياد وتيرة التنافس والصراع الدولي على المنطقة مما يزيد عدم مقدرة دول المنطقة من التقدم نحو التنمية والتطور، مما يزيد من تفاقم إشكالاتها السياسية والإقتصاديةوالإجتماعية وتعقيد وزيادة في تأزمها[1].

المطلب الأول: التحدي السياسي

من الناحية السياسية الدول التي ورثت حدودها بعد التقسيم الإستعماري، فشلت في تحقيق سلطتها هذا الفشل جاء نتيجة لتركم مجموعة من العوامل أهمها،نضام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية وكذلك التقسيم الإستعماري الذي لم،يحترم الحدود الانتروبولجية، للمجتمعات المحلية فجعل المجموعات العرقية منفصلة ومفككة مما زاد في توتر دائم في الإقليم ،وأضعف سلطة الدولة ومن المنتظر أن تتوسع،وتتفاقم هذه التهديدات الأمنية وذلك لتوفرعددا من الحركيات السببية ومنها أساسا.

[1] **لحوم بلقاسم**، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة البليدة، 2004،ص168

1- الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا وقبليا وعرقيا، مما جعل التجانس الإجتماعي ضعيفا وحركيات الإندماج صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية، وطنية موحدة مثل أزمة دارفور في السودان وأزمة التوارق في مالي والنيجر والصدامات الإثنية في تشاد.

2- فشل الدول الجديدة التي ورثت حدودها السياسية دون المراعاة للحدود الإنتربوجية للمجتمعات المحلية، في عملية البناء السياسي للدول.

3- ضعف العدالة التوزيعية إجتماعيا وإقتصاديا وسياسيا، مما ينتج نوع من الإحباط السياسي مما يخلق نوع من التمرد والعنف السياسي مطالب التوارق، في النيجر بالإستفادة من عائدا ت اليورانيوم مثلا.

4- ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع إنتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي لإستحالة بناء اليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية،ذات فعالية ومصداقية مما يجعل التدخل الأجنبي.[1]

5- ضعف الأداء الإقتصادي والأزمات البيئية التي أنتجت أكثر من مليونين ضحية من المجاعة في الثلاثين السنة الماضية، وإنتشار الفقر المدقع وهذا ماينتج عنه الهجرة غير الشرعية والإحباط الإجتماعي والعنف والإجرام.

6-إنتشار الأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملاريا،السل،والإيدز بأشكال خطيرة حسب دراسات منظمة الصحة العالمية.

7- تأثر منطقة الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها،الحروب الداخلية أو البينية و نزوح اللاجئين السودانيين نحو الصومال و من إرتيريا سابقا الى السودان.

[1].لحوم بلقاسم ،المرجع السابق ، ص169

8-الإهتمام المتزايد للقوى الإقتصادية والسياسية عالميا، بهذه المنطقة خاصة مع وجود مؤشرات إيجابية جدا على مستوى الإستكشافات النفطية والغازية، وهذا ما خلق تنافسا بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين.

9- هشاشة وميوعة الحدود، وإتساع الرقعة الجغرافية وضعف الكثافة السكانية

10- وجود حركات جهادية وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وحركة بوكوحرام، النيجيرية التي يمكنها التدريب وتشكيل خطر على المستوى الإقليمي والدولي.

11- قضية التوارق الذين يمثلان أقلية في كل من الجزائر وبور كينا فاسو وتشاد وليبيا والنيجر وهذه القضية مدعاة إهتمام للجزائر[1].

[1] **لحوم بلقاسم ،المرجع السابق ، ص171**

شكل رقم 05 يبين حجم النزاعات الإثنية في إفريقيا

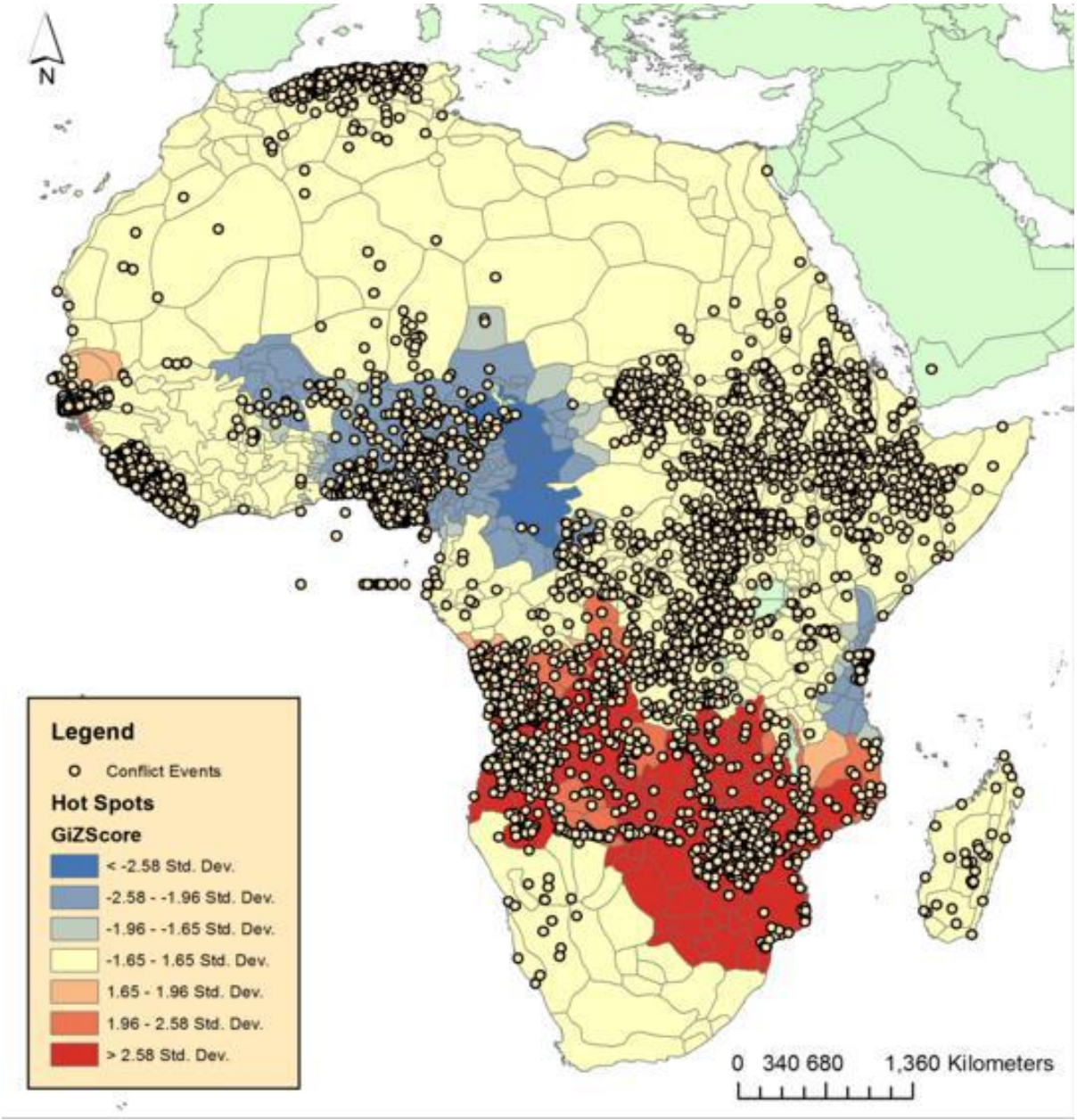

بن عائشة محمد ،المرجع السابق ، ص 176.

المطلب الثاني: التحدي الإقتصادي

أضحى الساحل الإفريقي محل أطماع ومحاولات، إستقطاب وإحتواء القوى الكبرى وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة بالنظر لأهمية المنطقة إستراتيجيا، بإعتبارها حلقة وصل ومنطقة عبور بين شمال وجنوب القارة السمراء وأفرزت صراعا غير معلن بين باريس وواشنطن على ثروات المنطقة،الحيوية من بترول وأورانيوم ومعادن أخرى ثمينة.[1]

رغم أسبقية التواجد الفرنسي في المنطقة، بفضل السياسة الفرنسية التي أرساها الرئيس الفرنسي ديغول ثم جورج بومبيدو بعده من خلال جاك فوكار فان باريس بدأت تفقد خلال التسعينات مصالحها، من خلال التموقع الأمريكي حسب نظرية ملئ الفراغ لضمان تواجد أكبر مناطق القوى التقليدية، وقد برز ذلك جليا في التدخل الأمريكي في الصومال وإنسحابه 1994 تحت نظرية، السيادة المحدودة التي طورها زبينغي وبريجنسكي وبعد تفجير السفارة الأمريكية في نيروبي ودار السلام، في 1998تم ترسيخ التواجد الأمريكي في منطقة الساحل على أساس المنطقة حلقة وصل للجماعات الإرهابية، ونقطة ترابط للشبكات تجارة الأسلحة والتهريب والتقاطع الدي ظهر جليا حسب النظرة الأمريكية، ومع إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلتحاقها بتنظيم القاعدة إزداد إهتمام الغرب بالمنطقة وتشكيل ابتداءا 2014مبادرة التعاون العسكري، ويتضح من خلال هذه المبادرة أن منطقة الساحل أضحت ضمن نطاق مايعرف بالقوس الأمني للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية سانتكوم بالنظر إلى حساسيته.

كما تم إكتشاف ثروات معدنية في حوض تاديني بمساحة 1.5 مليون كلم،مقسمة بين الجزائر وموريتانيا والنيجر ومالي و زاد من أهمية المنطقة، وفرنسا التي ظفرت بإستغلال اليورانيوم فيالنيجر تنظر إلى المنطقة الساحل الإفريقي منطقة موارد مما يجعلها منطقة تنافس القوى

[1] **حسين الشامي علي**، الدبلوماسيية نشأتها و تطورها في الحصانات و الإمتيازات الدولية، (ط3؛ بيروت: دار العلوم للطباعة و النشر و التوزيع،2007)، ص 150.

الأجنبية خصوصا، بعد الإستثمارات الضخمة للصين والمشروع الأمريكي الخاص بإنشاء القاعدة الأمريكية أفريكوم، حيث تشير التقاريرأن25% سيوجه إلى الولايات المتحدة في غضون 2025 وتحتل دولة النيجر ثالث مصدر لليورانيوم بعد أستراليا وكندا ب10 بالمئة من الإنتاج العالمي،أي 3300متر طن ويساهم 72 بالمئة من مداخيل البلاد،وتعد هذه المنطقة أغنى دول العالم من هذا المخزون الهائل يجعل منها مساحة لأطماع الدول الكبرى، أما فيما يخص المعادن فإن مالي هي ثالث منتج للذهب والنيجر هي ثاني منتج لليورانيوم في إفريقيا، وهي تمثل عمقا للمصالح الفرنسية، فيما يخص البرنامج النووي الفرنسي .

المطلب الثالث:التحدي الأمني

بالنظر لشدة هذه المتغيراتوطبيعتها المزمنة، يمكن القول بأن الساحل قوس من الأزمات نتج عنه عدد من المعضلات الأمنية الأساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم إستمرار هذه الحركيات السببية من بينها:

التطرف والإرهاب: أصبحت منطقة الساحل مجالا، خصبا لنمو وتطور الارهاب خاصة مع ظهور مجموعة من المؤشرات الخاصة،مع تنامي التطرف الديني منها الهجوم على ثكنات عسكرية في موريتانيا،وقتل الرعايا الأجانب أو إختطافهم مع وصول الجماعة السلفية إلى تشاد ، مما يعني تحول المنطقة إلى افغانستان جديدة[1].

تجارة الأسلحة وتهريبها: وحسب بعض التقديرات السنوية لتجارة الأسلحة الصغيرة والخفيفة مابين08 الى 10 ملايير دولارات تجري عمليات المتاجرة بالأسلحة، عبر قنوات السوق السوداء في إفريقيا خاصة دول الساحل.

[1] **فايزة يونس**، الجريمة المنظمة في ظل الإتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2001)، ص 69.

الجريمة المنظمة: وحسب تعريف الأنتربول للجريمة المنظمة هي مجموعة من الأشخاص يشتركون في نشاط غير مشروع ومستمرمن أجل الوصول إلى هدف تحقيق أرباح بغض النضر إلى الحدود الدولية.[1]

الهجرة السرية غير شرعية: تعد هجرة الموت أو هجرة اليأس أحد الحركيات الإنسانية المعبرة عن عدم إنتاج بيئة داخلية معبرة قادرة للإستجابة، لتطلعات السكان مما يجعل الكثير من الشباب على وجه الخصوص للعيش أفضل حتى وإن كان على حساب حياتهم.

الأزمات الداخلية: تعرف منطقة الساحل حالات من الإضطرابات الداخلية والتي تجعل من حالة دارفورالتي أخذت حصة الأسد، من التغطية الإعلامية ليس فقط بالنظر للكوارث الإنسانية الت شهدتها، ولكن لكونها تقع على أحد البحيرات النفطية في الساحل مع وجود تنافس صيني غربي، عليها وتبقى تشاد الدولة الوحيدة التي تشهد، إضطرابات مستمرة بين الجنوب والشمال مع وجود أطماع تاريخية لفرنسا وسابقا لليبيا، على شريط أوزو وحاليا الولايات المتحدة بالنظر للأكتشافات النفطية المهمة هناك.[2]

[1] **بوديسة محمد،** الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه المحيط الإقليمي، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، ص 177–185.

[2] **حمدي عبد الرحمان،** مرجع سابق، ص 33.

شكل رقم06 تهريب الأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي

بن عائشة محمد ،المرجع السابق ، ص 280.

الإهتمام الأجنبي: بالنظر إلى حساسية الجيو–أمنية للساحل الافريقي وجود اليورانيوم في النيجر خصوصا، الإكتشافات النفطية والغازية، أصبحت هذه المنطقة تجلب إهتمام الفواعل الأساسية وبذلك جولتين للرئيس الأمريكي 1999 للقارة السمراء ثم تبني مبادرة بعد أحداث 11سبتمبرلإنشاء، تعاون معلوما تي يمنع تحول هذه المنطقة ملاذا للإرهابيين بالاضافة إلى مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء وكذلك تطلع الولايات المتحدة لإنشاء قواعد عسكرية عموما وفي الساحل خصوصا ويشكل مالي أحد الدول لإنشاء هذه القواعد.[1]

إن فشل الدولة في المنطقة شجع فواعل تحاول سد الفراغ إلي تركته،السلطة المركزية وأبرزها هي الجماعات الإرهابية ومجموعات، الجريمة المنظمة خصوصا مع شساعة المنطقة مما ساعد هذه الجماعات التحرك بشكل مريح.

[1] **بروكس بيتر**،«النفوذ الصيني في افريقيا، مجلة الرصد للبحوث و العلوم»، العدد 455، 2012/03/18، ص 21.

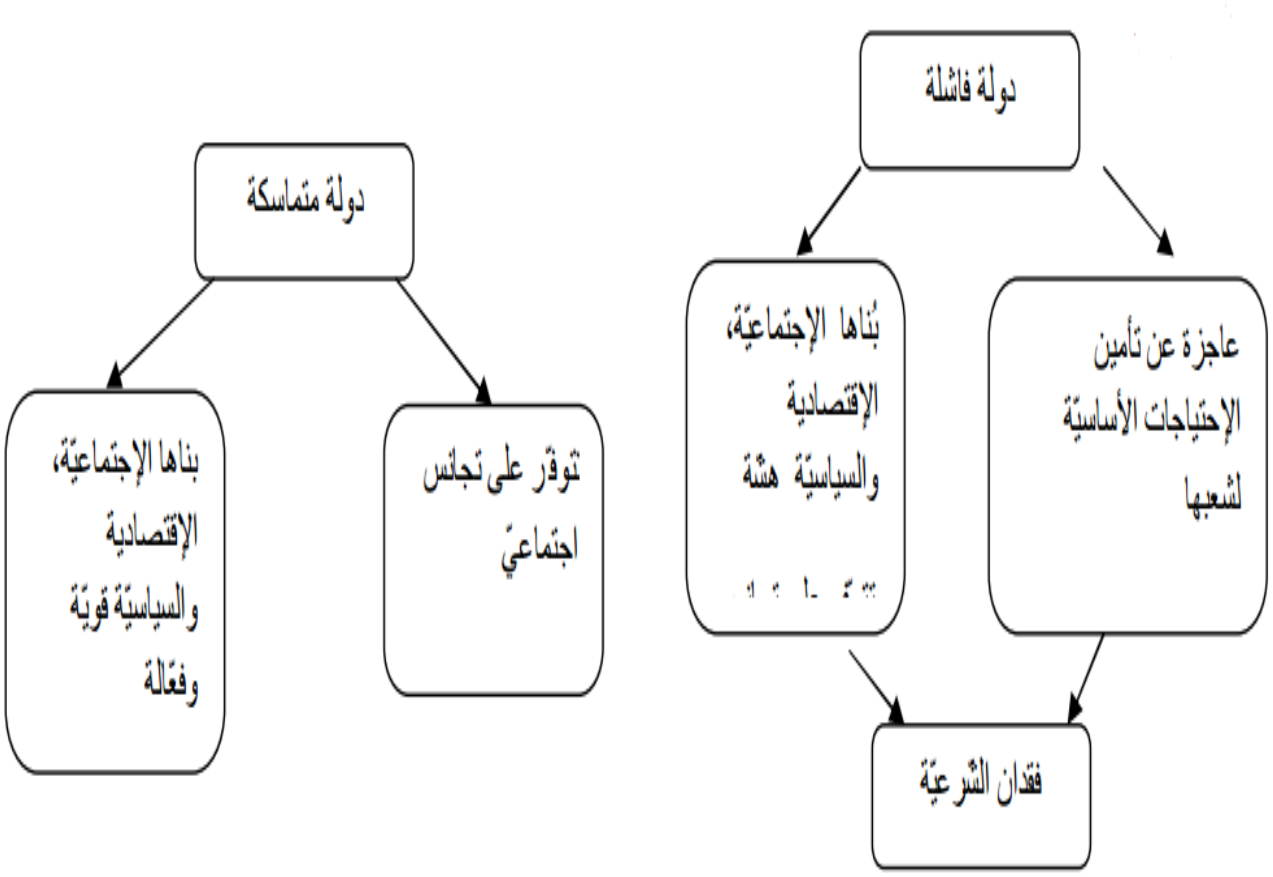

المبحث الثالث: تطور الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي

سيطرت موجة الحكم الإستبداداية على طبيعة الحياة السياسية في،معظم الدول الإفريقية بشكل أوجد صور الصراع على السلطة وذلك بممارسة،جميع أشكال العنف وقد كان ذلك عبر حالات الانقلابات العسكرية ،والإغتيالات السياسية والحروب الأهلية المتكررة.

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي

واجهت الدولة في إفريقيا، عدة إشكالات تتمثل أولها بوجود تجمعات إفريقية غير متجانسة عرقيا وثقافيا، ضمت إلى بعضها البعض قسريا في دولة واحدة مع وجود إمتدادات لهذه الإثنيات، في دول مجاورة فكان لابدا أن تتعاون وتتداخل معها بحكم الجوار، كذلك من أهم إشكالات بناء الدولة في إفريقيا أنها لم تجد المساعدة والمؤازرة من المجتمع الدولي على تطوير نفسها والخروج، من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة، ومن ثم الإنتقال

إلى التنمية والتطور والتخطيط لصنع بوتقة سكانية موحدة ومجتمعة، لكن ذلك لم يحدث وأصبحت الدول الإفريقية مسرحا للصراعات الدولية على ثروات المنطقة.

في هذه الفترة مرت الدولة في إفريقيا، بأزمة عميقة وحادة شملت كافة مؤسسات السياسة والقت بأثارها السلبية على أدائها وشرعيتها، فالنظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين برضا وأحقيته في الحكم، وهذا لم يتوفر في الأنظمة الإفريقية وبدون شرعيةيصعب على أي نظام حاكم أن يمتلك القدرة على إدارة الدولة، وذلك بسبب فقدان ثقة المواطنين في قدرته على إيجاد حلول للمشاكل،المتنوعة مما يؤدي الى أزمة الشرعية في هذه الأنظمة بالاضافة إلى فشل سياسة الإندماج الوطني خصوص، مع عجز الأنظمة السياسية في قضية التعامل الإثني الذي يميز غالبية الدول الإفريقية، ذلك أدى الى علو الولاء لصالح الجماعة على حساب السيادة، الأمر الذي ساهم إلى ظهور النزاعات الإثنية سواء مابين الجماعات المتعارضة أوبين الجماعات والنظام الحاكم، هذا الوضع عمق أزمة الدولة في إفريقيا وعجزها،عن خلق يؤدي إلى تماسك الدولةإذ تحتوي منطقة الساحل الإفريقي على خليط من الإثنيات والأعراق والديانات واللغات واللهجات، التعدد نقيسه في دول الساحل الإفريقي مثلا، في مالي نجد23 عرقا (الميغا، المنك، السنجو، السركولي، السنغهاي، الدوغم.....)[1]

أما في نيجيريا، فتشكل جماعة اليوربا 20بالمئة والإيبو 18بالمئة الهوسا والفلاني 30 بالمئة، و في تشاد وموريتانيا، إلى ثلاث إنتماءات عرقية عربي أمازيغي البربر حيث ينتشر العرب والأمازيغ في الجهة الشمالية لمنطقة الساحل الافريقي،أما الفئات الأخرى فتتمركز في الجهة الجنوبية

[1] **خالد حنفي علي**، «الكيانات المستقلة على الحدود العربية الإفريقية، مجلة المستقبل العربي»، العدد 185، جويلية 2011، ص 30.

يمكن أن نقول،أن منطقة الساحل الإفريقي تحمل تعقد في التركيبة العرقية أومايسمى بفسيفساء الإثنية التي تحمل كل أنماط أومظاهر، الحياة من البدو او الرحل إلى الحضر كما أنه لابدا من التلويح إلى نقطة مهمة، أن هذه التركيبات الإجتماعية المعقدة، لأن توزيعها خضع إلى الإستعمار الأوربي بحيث لم تخضع إلى التركيبة الاجتماعية وانما خضع هذا التوزيع إلى مصالح الدول الإستعمارية الغربية.[1]

المطلب الثاني: الوضع الأزماتي في منطقة الساحل الافريقي

يعيش الساحل الإفريقي أوضاعا خطيرة تمثلت في تفشي، الجريمة المنظمة والإرهاب وأزمات داخلية ناتجة عن مشاكل إثنية، شكلت ولازالت تشكل، معضلة خطيرة وتطرح في نفس الوقت إشكالية الأمن في المنطقة،التي لم تهدأ رغم بعض المحاولات التي أثمرت على إتفاقيات سلام لم تنعكس مباشرة على واقع المنطقة.

من أهم المشاكل التي تعاني منها المنطقة،هي مشكلة الممرات وطرق التهريب التي تسيطر عليها جماعات التهريب، والمتاجرة بالأسلحة والمخدرات والبشر حيث عرفت هذه الظاهرة ؟ إنشارا واسعا في المنطقة وهي ليست بالجديدة.

المرحلة الممتدة مابين أوساط السبعينات وأواخر التسعينات القرن

بدأت في هذه المرحلة بإستغلال معمر القذافي لطرق القوافل التقليدية – التي تسيطر عليها قبائل التوارق والقبائل العربية الازوادية في جنوب ليبيا وحتى شرق موريتانيا وشمال مالي لإيصال المؤونة والسلاح والعتاد إلى مقاتلي البوليزاريو، دون علم الحكومة الجزائرية الأمر الذي كاد أن يتحول إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين، وخلال عقد الثمانينات تحول هذا المعبر إلى تهريب المواد الغذائية، والبنزين من الجزائر إلى ليبيا ن هذه السلع المدعومة من

[1] **خالد حنفي**، المرجع السابق، ص 36.

البلدين وغدت مدن الغاتوالقطرون في ليبيا وجنات وتمنراست في الجزائر وغاطيس في النيجر، وكيدال وغاو وتمباكتو ومنكي في مالي.

وخلال العشرية السوداء تمكن الجيش الجزائري،إحكام قيضته على جميع الممرات والمعابر الحدودية، حيث أصيبت هذه التجارة بالركود وتقلص نشاطها.

المزحلة الممتدة مابين 2006 الى 2011

عرفت هذه الفترة هجرة غير شرعية عبر ليبيا إلى القارة العجوز ،إثر سقوط نظام معمر القذافي وسيطرت المليشيات المسلحة على مقاليد الأمور في معظم المدن الليبية، حيث عرفت منطقة الساحل الإفريقي موجة الهجرة غير الشرعية، كما تزايدت معدلات تجارة المخدرات عبر سواحل ليبيا الى أوروبا ولم يقتصر، على الكوكايين الأتية من أمريكا اللاتينية بل شملت الهيروين القادم من أفغانستان عبر طريق إيران والصومال واليمن، وتنزانيا وكينيا إلى الأسواق الافريقية، ثم الى أوروبا، حيث تتحكم فيها شبكات الجماعات الإرهابية وتجني من خلالها بمليارات من الدولارات، وتقدر التجارة بالبشر(الهجرة غير الشرعية) بـ مليار الى مليارين دولار أمريكي، حيث تحصل التنظيمات الإرهابية مابين 500الى 700 مليون دولار سنويا.

لاشك أنها لاتستطيع أي دولة محاربة هذه التحديات بمفردها، لذلك لا بدا من تضافر الجهود الدول الإقليمية مجتمعة سواء عل صعيد التنسيق البيني أو على مستوى الإصلاحات الهيكلية لإقتصاديات هذه الدول، فضلا عن ضرورة الإصلاح السياسي، وإلا فإن نذير إنفجار هذه القنابل الموقوتة وتضافر عوامل الإحتقان، والإنفلات الأمني ستقضي غلى هذه الدول[1].

[1] **خالد حنفي**، المرجع السابق، ص 37

المطلب الثالث: التدخل الخارجي في هذه المنطقة

إن العلاقات التجارية بين الصين وإفريقيا، وتعاظم حجم الإستثمار، وتمتين العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية بينهما، ناهيك عن حجم المعونة التقنية والمالية إنما هي عناصر تؤشر على طبيعة التوجه الصيني،إزاء بلدان القارة الإفريقية على إختلافات نماذجها الإقتصادية ونظم الحكم فيها، بالإضافة إلى تشغيل شركات المقاولة الصينية المتخصصة في إقامة الطرق والموانئ والسدود وشبكات الإتصال والمطارات وغيرها

هذا بالاضافة الى أهداف إستراتيجية وجيوسياسية، بأن تكون الصين البديل القادم لشركاء إفريقيا التقليديين الأوربيون والأمريكيين، ولذلك كانت الصين السباقة ومذ عام 2000 إلى إقامة المنتدى التعاون الإفريقي / الصيني.[1]

لعل إدراك الغرب للأهمية الإستراتيجية للساحل ليس أمرا مستحدثا،ففي الوقت الذي فيه الولايات المتحدة الأمريكية لتبني مقاربة باعادة الإنتشار الجيوستراتيجي، في القارة الإفريقية ومنطقة الساحل تحديدا،تعيش فرنسا تخبطا في سلوكها الخارجي إزاء الساحل بين إحياء إرثها الكولياني أو التقاسم مع الإتحاد الإفريقي،بحثا عن الشرعية الرسمية والشعبية لدعم التدخل في ضل المزاحمة الصينية ومصالح الدول النامية.[2]

تجسد دول منطقة الساحل الإفريقي رقعة جغرافية ملائمة لتفسير معادلات التنافس الحاصلة بين دول القوى العظمى في العالم حيث تسارع فرنسا في إطار الإتحاد الأوربي إلى ضمان مصالحها وحمايتها في مواجهة الشركات الدولية في المنطقة، حيث نجد الشركات الأسترالية، والهندية وكوريا الجنوبية تستثمر في اليورانيوم في النيجر وشركات قطر

[1] **تاج محمد**، «المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الافريقي»، جريدة المساء، (يومية جزائرية)، العدد ،ص4.
[2] **تاج محمد**، المرجع السابق، ص05.

البيتروليوم في إستغلال البترول في موريتانيا، والشركات الألمانية والإسبانية في التنقيب في الساحل وإيطاليا حاضرة بصفتها التاريخية في ليبيا، وكذا الصين حاضرة في التنقيب غلى البترول في مالي،والنيجر تتواجد الشركات الروسية، منها شركة بروم.

كل هذه المشاريع والموارد تؤكد حجم وأهمية منطقة الساحل الإفريقي في إستراتيجيات الدول الكبرى في العالم، خصوصا من الناحية الإقتصادية والتجارية، فأصبحت منطقة الساحل الإفريقي ساحة للتنافس الدولي للإستفادة من الثروة وإقامة قواعد عسكرية لحماية هذه المصالح.

حيث تركزت المصالح الإقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية، في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، فإذا علمنا أن فرنسا تعاني من نقصا في الموارد داخل أراضيها، وأنها مظطرة لإستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعتها، لقدرنا قيمة دول الجنوب، بالنسبة إليها غير أن فرنسا أدركت بعد الحرب العالمية الثانية، أن المنافسة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي ستزداد، حدة وسيكون مجالها الرئيسي هو أوربا وآسيا والشرق الأوسط، ومن ثم أصبح المجال الدولي الوحيد الذي يمكن أن يضل مفتوحا أمام النفوذ الفرنسي وبعيدا عن المنافسة مع الدولتين العظميين هو القارة الإفريقية

شكل رقم 07: يوضح الوضع الاقتصاديوالإفتقار للحاجيات الأساسية في منطقة الساحل الإفريقي

People in Need (in thousands)

COUNTRY	# of food insecure	MAM*	SAM*	Refugees	IDPs / Returnees / Relocated	Host Comm.	PLW	At risk of epidemics
Burkina Faso	1,330.4	370.0	144.0	35.0		60.0	130.0	5,372.5
North Cameroon	1,737.7	132.4	54.2	96.5			41.1	6,039.0
Chad	2,420.0	300.6	135.5	466.9	350.0	560.0	182.4	
Gambia	285.0	40.8	7.9	8.3			28.5	
Mali	3,330.0	360.0	136.0		301.1		87.0	
Mauritania	470.0	94.5	30.7	60.0			16.7	
Niger	4,197.6	649.6	356.3	87.0	44.4		271.7	1,500.0
North Nigeria	4,200.0	1,251.8	539.1		194.9			
Senegal	2,250.0	261.3	78.9	14.2			28.0	
Total	**20,220.7**	**3,461.0**	**1,482.7**	**767.9**	**890.4**	**620.0**	**785.3**	**12,911.5**

بن عائشة محمد ،المرجع السابق ، ص 180.

تمهيد:

حاولت الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أن تقوم بدور قيادي في منطقة الساحل الإفريقي و أن تصبح و لفترة، طويلة محورا للأحداث و محركا لها، مرتكزة على مبدأ أن سياسة الجزائر في المنطقة هي سياسة، ثابتة تقوم علىأساس الحفاظ على أمن حدودها مع دول المنطقة كجزء من حماية أمنها القومي، المرتبط بتحصين الحدود، ولذلك سعت الجزائر إلى إحتواء الأزمات المنتشرة في المنطقة، والتي أصبحت تشكل تهديدا مباشرلأمنها القومي كما سعت إلى مواجة السياسات الغربية التي باتت بعضها تشكل عائقا أمام المنظومة الأمنية التي بنتها الجزائر بالإشتراك مع دول المنطقة.

المبحثالأول: الآليات الدبلوماسية و السياسية لحل مشكلات الساحل الإفريقي

تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات، و هي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الإستقرار أو حالات التأزم في العلاقات مع دول الجوار، حيث عملت الجزائر على تدعيم العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع دول الساحل الإفريقي و القائمة على أساس تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة من خلال سلسلة من الزيارات المتبادلة مع هذه الدول، ومن خلال إجراء المشاورات وعقد الإجتماعات رفيعة المستوى بين المسئولين في إطار بحث القضايا الأمنية و العمل على إنهاء النزاعات و حل الأزمات القائمة في المنطقة عبر العديد من الآليات الدبلوماسية و السياسية.

المطلب الأول: تفعيل آليات العمل الإفريقي في منطقة الساحل الإفريقي

الفرع الأول: تطوير البنية المؤسساتية للقارة الإفريقية

لقد ساهمت الجزائر في تأسيس وتفعيل العديد من الهيئات و المنظمات الإفريقية كمنظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست سنة 1961 و كانت الجزائر عضوا فاعلا فيها من خلال إلتزامها بقراراتها، وحرصها على التواجد في كل القمم التي تعقدها، بالإضافة إلىاستضافة بعضها على غرار القمة 35 لمنضمة الوحدة الإفريقية و التي امتدت من14إلى جويلية 1999، بمشاركة 45 دولة و حكومة إفريقية، وقد شهدت حضور أمناء المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي و المنظمة الفرانكفونية و المنظمات الدولية المتخصصة كاليونيسكو و منظمة الفاو، كما شارك فيها ممثلون عن بعض الدول العربية والإسلامية، كالسعودية و العراق و إيران،[1] وقد كان انعقاد هذه القمة في مثل هذا التوقيت المتزامن مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

[1] **بوعشة محمد** ،الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى العظمى في القرن الافريقي ، (بيروت :دار الجليل للنشر والطباعة والتوزيع ، 2004) ، ص، 220–230.

إلى السلطة في الجزائر دعما لسياسة الجزائر الخارجية، و تعزيزا لموقعها في التوازنات الدولية الجديدة وقد اكتسبت القمة الإفريقية بالجزائر أهمية كبيرة حيث سجلت أعلى نسبة مشاركة للرؤساء الأفارقة ومقارنة بمؤتمرات، القمم السابقة إضافة إلى تسجيلها لحضور رؤساء لأول مرة بعد غياب طويل كالعقيد معمر القذافي، وذلك من خلال جهود الجزائر و إتصالاتها المكثفة بالقادة، كما كان لهذه القمة أهمية بالغة بالنسبة للجزائر، لأنها تعتبر أول قمة إفريقية تعقد بها بعد القمة الخامسة التي استقبلتها سنة 1968 إضافة إلى أنها جاءت بعد الأزمة الداخلية التي عرفتها الجزائر في التسعينات، بحيث لم يتم فيها إنعقاد أي مؤتمر دولي بالجزائر، فكانت هذه القمة محاولة لإستعادة الجزائر مكانتها على الخريطة العالمية بعد العزلة التي عاشتها لأكثر من عشرية، و أهمية منظمة الوحدة الإفريقية بالنسبة للجزائر.

وقد ظهر دور الجزائر في الاتحاد الإفريقي من خلال التزامها بكافة القرارات الصادرة عنه و المشاركة في تفعيله عبر العديد من الآليات منها آلية الوساطة في حل النزاعات الإفريقية، ومن خلال العمل على تنمية القارة عبر مبادرات تكاملية أبرزها على الإطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا –النيباد.

و بالرغم من الدور الريادي الذي لعبته الجزائر على الصعيد المؤسساتي الإفريقي، وجودها في إخراج القارة الإفريقية ومنها دول الساحل الإفريقي من دائرة التخلف، إلا أنها اصطدمت بواقع إفريقي جد صعب، حيث بقيت الدول الإفريقية تعاني نفس المشاكل و منها إنتشار النزاعات و الفقر و المديونية،وسعت الجزائر في إخراج القارة الإفريقية من العزلةو التهميش و لم تلقى أي صدى خاصة دوليا .[1]

[1] **بوعشة محمد**، المرجع السابق، ص 234.

الفرع الثاني: تدعيم الأمن و السلم في القارة الإفريقية

تعد القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم تعرضا للعمليات الإرهابية، فحسب ما جاء في صحيفة " لوسولاي " السنغالية فإن إفريقيا سجلت أكثر من 296 عملية إرهابية ما بين 1990 و 2002 فقط، وقد أنعكس هذا الوضع الإفريقي المتأزم سلبا على الوضع في الجزائر وزاد من تدهوره، وذلك راجع إلى موقع الجزائر الحساس بالنسبة لإفريقيا جهةالصحراء (الجنوب الجزائري) التي تشكل العمق الإفريقي لها، فقد كانت هذه المنطقة عرضة للعمليات الإرهابية، وذلك بسبب طول الحدود الجزائرية مع تلك الدول أين تتواجد أعداد كبيرة من اللاجئين و المهاجرين غير الشرعيين، كما عرفت عمليات تهريب وتجارة المخدرات، وسلسلة من الإعتداءات التي استهدفت بعض المواطنين الجزائريين.

وإنشاء مركز للدراسات و البحوث حول الإرهاب على هامش مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي تم انعقاده بالعاصمة الجزائرية في سبتمبر 2002، ويضم 20 خبيرا في مكافحة الإرهاب وتم تدشينه رسميا في 2004/10/13 من طرف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لتصبح الجزائر مقرا له.وكان ضمن أهدافه جمع المعلومات، و القيام بالدراسات والتحاليل حول ظاهرة الإرهاب والعمل على تنظيم دورات تكوين ومحاضرات بمساعدة منظمات، دولية مختلفةوقد ثمنت مختلف التقارير الدولية الدور الهام الذي يقوم به المركز في تحقيق الأمن و السلم في القارة بتعاونه مع مختلف الأطراف الحكومية وغير الحكومية.[1]

وفي إطار إجراءات نشر الأمن و السلم ،بالقارة الإفريقية وقعت الجزائر على هامش الدورة العادية الثامنة للمجلس التنفيذي،للإتحاد الإفريقي في 21 جانفي 2006 بالخرطوم عاصمة السودان على معاهدة عدم الإعتداء و الدفاع، المشترك للاتحاد الإفريقي و هذه المعاهدة

[1] .**بوعشة محمد**، المرجع السابق، ص236

تتكون من 23 مادة، وتشجع الدول الأعضاء على ترقية التعاون، بين الدول الإفريقية في ميدان الدفاع و الأمن .

أما موضوع الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تشكل مصدر تهديد رئيسي للأمن و السلم في العالم، قامت الجزائر في أفريل 2006،بإستدعاء مجموعة من الخبراء الأفارقة و الدوليين في مجال الهجرة و التنمية تطبيقا للقرار الذي خرجت به قمة الإتحاد الإفريقي

بالخرطوم – سودان – في 23 جانفي 2006، و الذي تم بموجب إقتراح جزائري للقضاء على ظاهرة الهجرة الشرعية بالقارة الإفريقية، وقد تدعم هذا الإتفاق، في إجتماع الجزائر

في 2006 بمخطط عمل إفريقي لمكافحة هذه الظاهرة يتضمن مجموعة من الإجراءات التي مست كافة المستويات، الوطنية و القارية و الدولية، مثل تعزيز آليات مكافحة شبكات التجارة بالأشخاص، و تحسين ظروف تشغيل الشباب، و إدراج إجراءات قانونية فعالة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، و كذا ضرورة التنسيق الأوروبي الإفريقي لمكافحة ظاهرة

الهجرة غير الشرعية، مع رفض فكرة إنشاء مخيمات لتمركز المهاجرين في الدول الإفريقية، وكذا سياسات الهجرة المنتقاة.

كما دفعت الجزائر على إقامة قوة إفريقية للرد السريع،في الأزمات و النزاعات الإفريقية

التي أنعقدتفي 30 جانفي 2014 بأديسابابا (أثيوبيا)، وتعتبر القوة الإفريقية للرد خلال و القمة 22 للإتحاد ***(CARIC)*** الأزمات آلية إنتقالية بادر بها وقررها رؤساء الدول الحكومات في جانفي 2013، وتخص مجموعة محدودة من بلدان الإتحاد

الإفريقي المقدرة بعشرة بلدان، أهمها الجزائر و جنوب إفريقيا و إثيوبيا و السنغال، وهي مفتوحة أمام كل بلدان الأعضاء في الإتحاد الإفريقي الراغبين في الانظمام إليها، و ذلك في إنتظار وضع و تفعيل القوة الإفريقية الجاهزة المقررة في سنة 2015

وقد دعت الجزائر عبر تصريح الوزير الأول " عبد المالك سلال " إلى ،ضرورة إنشاء منظمة إفريقية للشرطة " أفريبول " لتنسيق عمل الدول الإفريقية في المجال الأمني لمواجهة كل التحديات الأمنية، وذلك خلال المؤتمر الإفريقي للمدراء، و المفتشين العامين للشرطة الذي أنعقد بالجزائر في 10 فيفري 2014 بمشاركة 04 دول أفارقة الى جانب منظمة الأنتربول، وكان يهدف هذا المؤتمر إلى إيجاد أليات الرد الفعال،للتحديات و التهديدات.

التي تواجهها المؤسسات الشرطية للدول الإفريقية خاصة،في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود و الاتجار، بالمخدرات والجريمة المنظمة ولذلك تدعم الجزائر مشروع إنشاء منظمة إفريقيا للشرطة الذي سيتم،منافشته خلال إجتماع القادة الأفارقةفي شهر جويلية 2014 بملابو (غينيا الاسوائية).

المطلب الثاني: تدعيم الجهود الإقليمية و الدولية في مكافحة الإرهاب

الفرع الأول: على المستوى الإقليمي

كثفت الجزائر جهودها الداخلية والإقليمية من أجل التصدي للأنشطة الإرهابية، ولذلك استضافت الجزائر عدة لقاءات إقليمية لتطوير استراتيجية، اقليمية لمكافحة الإرهاب وذلك بتحمل مسؤولياتها وإحترام إلتزاماتها عبر تبني مقاربة ثنائية مشتركة من سانها المساهمة في تعزيز التعاون وتقوية أواصر الأخوة والتضامن، وحسن الجوار لمطاردة الإرهاب والقضاء عليه ومن بين هذه الإتفاقيات الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 22،افريل 1998، صادقت عليها في 07 ديسمبر 1998.

- المؤتمرات والملتقيات الْإقليمية التي نظمتها الجزائر لمواجهة الإرهاب

- مؤتمر أنتربول إفريقيا ودول البحر المتوسط في جويلية 2004

– إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته المعتمدة خلال الدورة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية في يوليو 1999، في هذا المضمار سعت الجزائر عن طريق القنوات الدبلوماسية وذلك باقتراح 14 مشروع إتفاقية للتعاون القضائي، في المجال الجزائي، وكانت السياقة بالعمل بقرلر مجلس الأمن رقم 1373 الصادر، بعد 11 سبتمبر 2001 والقاضي بحتمية إقامة تعاون قضائي في مجال مكافحة الإرهاب .[1]

وقد أعقب القمة الإفريقية في الجزائر قمة أخرى، في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة تم إنعقادها في الجزائر بين 11 و 14 سبتمير 2002، تركزت حول تعزيز إجراءات التعاون في مجالات متعددة منها، تقوية جهاز الشرطة و المراقبة على الحدود، و القضاء و المالية و تبادل المعلومات و التنسيق على المستوى الإقليمي و القاري و الدولي، ثم التوقيع على بروتوكل 2004 لإتفاقية مكافحة الإرهاب.

الفرع الثاني: على المستوى الدولي

إن إدراك الجزائر ضرورة التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، الذي أصبحت له إمتدادات في كل مناطق العالم بما فيها منطقة الساحل الافريقي، جعلها تصادق على أغلب الإتفاقيات الدولية، لمعاقبة تمويل الإرهاب في 9 ديسمبر 1999 الإتفاقية الأممية ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود، في 15 نوفمبر 2001 وأثر أحداث 11 سبتمبر شاركت الجزائر، في المبادرات الدولية ضد الإرهاب فبعد يوم واحد من الأحداث أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1373 الذي تم بموجبه إنشاء لجنة لمكافحة الإرهاب، وتطبيقا للفقرة 06 من القرار الخاص بالوقاية من الإرهاب، قامت الجزائر 27 ديسمبر 2001 بتقديم تقريرها حول مجموع الإجراءات المتخذة للوقاية من الإرهاب، و مكافحته و تقريرها التكميلي في 22 أوت 2002 إلى لجنة مكافحة الإرهاب، كما قامت بالتوقيع على قانون أمن السفن و المنشآت المينائية

[1] .**بوعشة محمد**، المرجع السابق، ص241

سنة 2002 الذي يهدف إلى تأمين حماية التبادلات التجارية التي تتم معظمها، عبر الطرق البحرية، خاصة و أنا الجزائر مفتوحة على حوض البحر الأبيض المتوسط، ولها تبادلات تجارية بحرية مع مختلف دول العالم.[1]

كما ظهر هذا الإدراك في مشاركة الجزائر في مختلف الإجتماعاتالدولية المتعلقة بالإرهاب، وقامت بتنظيم عدة مؤتمرات هامة لدراسة الظاهرة من مختلف جوانبها مثل :

المنتدى الدولي للسلم في 07 نوفمبر 1999،والملتقى الدولي حول العولمة و الأمن في 04 ماي 2002،المؤتمر العالمي الأول للسلم و التضامن في 03 جويلية 2002،و تدعم منحنى الجزائر في مكافحة الإرهاب بتنظيمها ملتقى دولي حول مكافحة الإرهاب في فيفري 2006،ظم أكثر من 65 خبير متخصص في الشؤون الأمنية و قد أنضمت الجزائر لمختلف الإتفاقيات الدولية، ومشاركتها في مختلف المنتديات والملتقات الدولية التي كانت تهدف لوضع أطر، وميكانيزمات لتحقيق الأمن الدولي، من منطلق أن الإستقرار، هو أساس كل تنمية إجتماعية وسياسية وإقتصادية لذلك تدعمت مكانة الجزائر الدولية كطرف فعال في التعاون، والتنسيق الأمني من خلال إنتخابها ممثلة في الأمين العام للمديرية العامة للأمن الوطني "محمود محند أمقران "عضوا في، اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الأنتربول "ومندوبا عن إفريقيا لمدة ثلاث سنوات،و ذلك خلال الدورة 74 للجمعية العامة، للأنتربولفي الفترة الممتدة من 19 الى 22 سبتمبر 2005 بحضور 600 مشارك يمثلون 155 دولة، وقد كانت الجزائر تهدف من وراء هذه المكاسب الدبلوماسية إلى تعزيز نفوذها الإقليمي، وبالخصوص في منطقة الساحل الإفريقي لدعم مقاربتها الأمنية هناك.

[1] **فائزة يونس** ،الجريمة المنظمة في ضل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية،(القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002)، ص66.

شكل رقم 08 يبين الثروة واللاأمن في منطقة الساحل الإفريقي

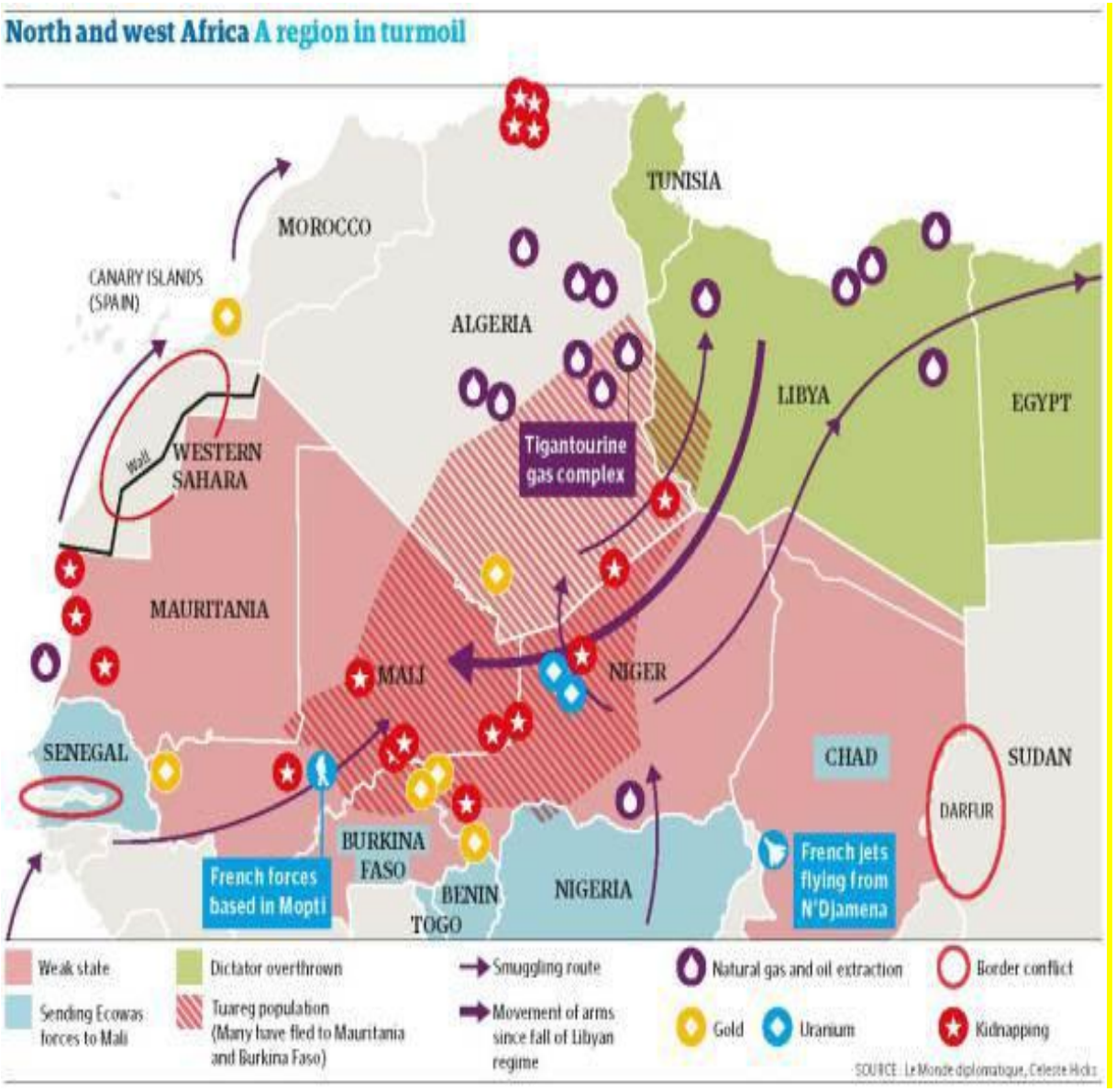

بن عائشة محمد ،المرجع السابق ، ص 199

المطلب الثالث: آلية الوساطةفي حل النزاعات

تنطلق الجزائر في إجراءات الوساطة من إحترام مبادئ، منظمة الوحدة الإفريقية خاصة تلك المتعلقة بالمعالجة الهادئة للنزاعات وإحترام السيادة الترابية للدولة لذلك حرصت الجزائر، في كل مرة على أن تكون وساطتها الدبلوماسية في منطقة الساحل الإفريقي، محكومة بمبدأ إحترام الوحدة الترابية لدول الجوار.

الفرع الأول: الوساطة الجزائرية في أزمة الطوارق

إن الجهود الجزائرية في حل مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي لم تكن وليدة الظروف الجديدة، وإنما بدأت منذ تفجر الأزمة، حيث خاضت الجزائر إنطلاقًا من مبدأ حسن الجوار مجموعة من الوساطات الدبلوماسية المتواصلة لحل المشكلة، وترتكز هذه الوساطات على، تجسيد الموقف الجزائري الثابت القائم على عدم المساس بالحدود، وحفظ الوحدة الترابية للدول ورفض دعوات الإنفصال وعلى ضرورة تعزيز التعاون في، المناطق الحدودية المشتركة بين الدول التي تضم قبائل الطوارق في إطار إعادة إدماج السكان، المعنيين ومكافحة ظاهرة الهجرة غير شرعية من خلال تنمية المناطق الحدودية للمنطقة ووضع حد للتهميش الذي يعيشه السكان، إضافة إلى عدم إستعمال القوة لحل مشكلة الطوارق وإعادة إدماج، المقاتلين الطوارق السابقين في المؤسسات الرسمية وتسهيل إجراءات عودة اللاجئين الطوارق لبلدانهم الأصلية مؤكدة، على أن قبائل الطوارق لا يمتون بأي صلة إلى أي تنظيم إرهابي بالمنطقة، وأنهم معروفون بتسامحهم ولا يحملون صفات التطرف.[1]

[1] **بلغيت حميد**، «"محددات السلوك الصراعي لدول الساحل والصحراء"،مجلة الحوار المتمدن، عدد 3404، جويلية 2006، ص201.

وقد أشرف الرئيس الجزائري بوتفليقة على هذه الوساطة، مما يدل على إهتمام الجزائر على أعلى المستويات بقضية الطوارق، وعلى إدراك صانع القرار الجزائري للتهديد الذي يشكله تأزم الأوضاع في دول الساحل على الأمن القومي الجزائري، ولذلك فقد هيمن الفكر الواقعي على الدبلوماسية الجزائرية حيث أدرك القائمون عليها أن من مصلحة الجزائر، أن تكون الأوضاع مستقرة في منطقة الساحل الإفريقي، لذلك يستوجب عليها المبادرة في إيجاد حلول مشتركة للمشاكل التي تعاني منها المنطقة بما فيها مشكل الطوارق خاصة في ظل الحركية التي شهدتها السياسة الخارجية الجزائرية، بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، والذي ركز على الدائرة الإفريقية كأساس لإستعادة الجزائر لمكانتها الدولية. وينص إتفاق الجزائر على أن تسحب الحكومة المالية قواتها العسكرية المنتشرة بكثافة في بلدات الطوارق، بما فيها تينزواتين وكيدال وتمبوكتو وغيرها من البلدات والقرى الأخرى، بيد أن تطبيق بنود الإتفاق أدى إلى حدوث خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري إنتهت بالتوقيع في 23 فبراير 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق، الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في إتفاق2006، والثانية عبارة عن جدول زمني حدد أجال تسليم 3000 من عناصر المتمردين لسلاحهم أما الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى، المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، تمبكتو وغاو)، وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و24 مارس 2008، إلا أن هذا الإتفاق لم يؤدي إلى نتيجة فأشتد الإقتتال مجددا بين الطرفين في نفس الشهر، فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في إجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام (من 23 إلى 27 جويلية 2008)، وتُوجت بتوقيع إتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود، وحرصا على تنفيذ هذه البنود، تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من نحو مائتي عضو من الطرفين

بالتساويوينص إتفاق الجزائر على أن تسحب الحكومة المالية قواتها العسكرية المنتشرة بكثافة في بلدات الطوارق، بما فيها تينزواتين وكيدال وتمبوكتو وغيرها من البلدات والقرى الأخرى..

كما قامت الجزائر لإنقاذ إتفاق السلام الموقع بين الطرفين، بمجموعة من الخطوات الدبلوماسية تنوعت بين عقد اللقاءات وتبادل الزيارات بين الفرقاء في مالي والنيجر، من ذلك زيارة وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" العاصمة المالية باماكو في أكتوبر 2007، وعقده إجتماعات مع المسؤولين بالحكومة المالية وقيادات من حركة المتمردين الطوارق سعيا منه إلى إقناع المسؤولين الماليين "بالعدول عما يراه الطوارق مصدر إستفزاز لهم"، بعد أعمال دهم وتفتيش بيوت طوارق شمال البلاد، وإنتشار دوريات للجيش النظامي بالمناطق التي يسكنها الطوارق.

الفرع الثاني: الوساطة الجزائرية في أزمة شمالي مالي

وبذلك استطاعت الجزائر أن تلعب دورا محوريا في المفاوضات، نظرا للثقة التي تحظى بها من طرفي النزاع، وفي هذا الإطار صرح الرئيس المالي السابق " توماني توري" أن أي مفاوضات للسلام بين باماكو والمتمردين التوارق لن تتم دون دور جزائري بارز، لأن الجزائر كانت دائما الوسيط الأول والأخير في مثل هذه المفاوضات لاسيما وأن مسألة الطوارق من الملفات التي تحاول الجزائر منذ سنوات معالجتها بكثير من الحزم والحكمة والإنضباط، فالجزائر هي التي قادت جميع المفاوضات بين حكومة باماكو وتمرد الشمال منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي إلى إتفاقات الجزائر لسنة 2006، وهي اللاعب الرئيسي في الساحل الإفريقي بشهادة جميع، العواصم لدول الجوار كما لعب الرئيس

الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، دورا بارزا من أجل إقرار السلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء.[1]

وقد عرفت قضية الطوارق تطورات متلاحقة مع بداية الألفية الجديدة اختلطت فيها رائحة النفط واليورانيوم مع مفردات الحرب على الإرهاب، وقد تزامن ذلك مع حدوث تعبير في المشهد السياسي الجزائري، بوصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم لكن هذا التغيير لم يصحبه تغيير في المواقف الجزائرية تجاه قضية الطوارق المرتبطة بالأمن القومي الجزائري، حيث أن الدبلوماسية الجزائرية سارت على نفس الخط السابق، بل أصبح الإهتمام أكبر بالقضية خاصة مع دخول فواعل جديدة إلى المنطقة وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتخوف الجزائر من إمكانية حدوث تحالف بين جماعات الطوارق والجماعات الإرهابية المتواجدة في منطقة الساحل الإفريقي وهو ما حدث لاحقًا عند إعلان إنفصال شمال مالي في أفريل 2012.

والملاحظ أن الجزائر عولت كثيرا على الحل التفاوضي للخروج، من الأزمة حيث أنها لم تيأس في كل مرة كان يتجدد فيها النزاع وتخترق فيها الإتفاقيات الموقعة بالجزائر، وتبين ذلك من خلال المسار الدبلوماسي الطويل الذي خاضته الجزائر أملا في التسوية النهائية للنزاع القائم، على حدودها الجنوبية بالرغم من أن المعطيات الموجودة كانت تؤكد دائما على، إستحالة تحقيق ذلك في ظل هشاشة البنى السياسية للدول المعنية وغياب، سلطة قوية ترعى إتفاقيات التسوية وإفتقار أطراف النزاع لمقومات العمل السياسي، مما جعل منطق السلاح يتفوق في كل مرة، ولعل أكبر حدث أكد فشل الدبلوماسية الجزائرية في إحتواء أزمة الطوارق هو إعلان حركة أزواد عن إنفصال شمال مالي في أفريل 2012.

[1] .بلغيت حميد ، المرجع السابق ،205

المبحث الثاني: المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي

إن غياب التنمية يؤدي إلى تهديد أمن الدولة، وهي معادلة جد صعبة في المشهد الإفريقي بصفة عامة وفي منطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد، ولأجل ذلك حاولت الجزائر تبني مقاربة تنموية في منطقة الساحل الإفريقي، لإيجاد حلول للمشاكل المتعددة في المنطقة

المطلب الأول: النيبادكآلية للتنمية الشاملة في إفريقيا

تعتبر الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا– النيباد– مبادرة تنموية متكاملة الأبعاد وهي خطوة هامة في تحقيق التنمية الشاملة بالقارة الإفريقية .

الفرعالأول: طبيعة مبادة النيباد

لقد جاءت مبادرة النيباد في سياق الجهود المحلية والإقليمية، لمواجهة التحديات التيتواجهها القارة الإفريقية، وهي مبادرة تم إقتراحها من قبل رؤساء خمس دول إفريقية هم عبد العزيز بوتفليقة والرئيس النيجيري أوليسغون وباسانجوو الرئيس السنغالي عبدالله واد ورئيس جنوب إفريقيا تامبومبيكي والرئيس المصري حسني مبارك في، جويلية 2001 وهي عبارة عن خطة عمل مفصلة لخروج القارة الإفريقية من، الفقر والتهميش وتعهد من قبل القادة الأفارقة بالإلتزام بالحكم الراشد والديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على تحقيق السلم والأمن كأساس لتجسيد هذه الشراكة التي تقوم، على المشاركة مع الأطراف الخارجية وليس على المعونة فقط، ومن خلال النيباد حرصت الدبلوماسية الجزائرية على تبني طرحا إفريقيا بما فيها دول الساحل الإفريقي وذلك من خلال إدراك أهمية، مساعدة القارة الإفريقية من أجل ترقية منشآتها القاعدية ومشاريعها الهامة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل بين المناطق وداخل المناطق نفسها.

وتكمن أهمية المبادرة في أنها تضمنت عدة قطاعات تعتبر، من الأولويات الأساسية في التنمية مثل الزراعة والتعليم والصحة والتكنولوجيا والبيئة والإتصالات والأمن والإستثمارات ومنذ نشأة المبادرة والخبراء يعتبرونها، خط مرشال للقارة الإفريقية حيث ان هدف مبادرة النيباد هو العمل بما لم تستطع المبادرات السابقة عمله، وقد تم تقسيم المهام العيد من الدول والمؤسسات المانحة إهتماما عاليا بدعم البرامج الخاصة بهذا القطاع خاصة في ضل الإتصالات المكثفة التي قامت بها الجزائر لجلب، إهتمام هؤلاء الشركاء وتختص إفريقيا الجنوبية بملف حل النزاعات والسلام والديمقراطية، وتهتم نيجيريا بملف التكامل الإقتصادي أما السينغال فقد تكلفت بملف البنية التحتية، والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في حين تولت مصر ملف الزراعة والتجارة والنقل.[1]

الفرع الثاني : أهداف مبادرة النيباد.

تنطلق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، من مجموعة من الأهدافالمحددة بفترة زمنية تدوم إلى سنة 2015، و هذه الأهداف مرفوقة بجملة من المشاريع المسطرة حسب الأولويات القطاعية، المتمثلة أساسا في قطاع الزراعة التعليم الصحة،التكنولوجيا المتطورة البيئة البنى التحتية، الطاقة النقل بهدف تحقيق التنمية الشاملة سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وأمنيا، لمواجهة أبرز التحديات في مقدمتها الفقر والإرهاب، وقد عملت هذه المبادرة على معالجة مشاكل القارة الإفريقية بما فيها منطقة الساحل الإفريقي من خلال، الربط بين التنمية المستدامة من زاوية إقتصادية وإجتماعية، وبين التنمية السياسية المرتبطة بالتنمية الديمقراطية عبر بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد وإحترام حقوق الإنسان، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الإستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في إفريقيا بما

[1] **وكالة الانباء الجزائرية**، النيباد احد اهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية، [http/www.djazairess.com/aps/254815]،02/08/ 2019 ،ص03

فيها منطقة الساحل الإفريقي، ومن ثم تحقيق الأمن والسلم الشامل للقارة، ولأجل ذلك وضع مخطط زمني يتضمن تحقيق معدل نمو يصل إلى 07 بالمئة بحلول سنة 2005 وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية،[1] وتدعيم البنية الإقليمية وتحقيق التكامل الإقتصادي الإفريقي وتعزيز الصادرات الإفريقية في الأسواق الدولية، وذلك من خلال تشجيع الدول الإفريقية على تخصيص المزيد من النفقات الإستثمارية لتمويل مشاريع التنمية بدلا من الإعتماد بصورة رئيسية على المساعدات الإقتصادية الخارجية بما تفرضه من إلتزامات، قد تصل إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وهي أهداف تتعلق بالتنمية الإقتصادية وهناك أهداف تتعلق بالتنمية البشرية من بينها تخفيض نسبة، الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، وذلك عن طريق التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية بالإضافة إلى تطوير ميدان التربية، والتعليم، وتسجيل جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة، والتعاون مع اليونيسكو لزيادة الدعم المالي في هذا المجال وإقامة فريق مختص للإسراع في إدراج الفئات في مختلف، المدارس وتقوية النظام الجامعي بإنشاء جامعات متخصصة والإهتمام بالمرأة وترقية، دورها في التنمية الإجتماعية ومكافحة، الأمراض كالسيدا والسل والملاريا وغيرها كما تهدف الجزائر من خلال تمسكها بمبادرة النيباد، إلى بعث المشاريع التنموية في إفريقيا وإلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب، والجريمة المنظمة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي باعتبارأن هذه المبادرة الجديدة، ركزت على وضع الآليات للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب والجريمة في طليعة الأهداف وتحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات وضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة مابعد الحرب، وتدعيم الحكم الراشد كمطلب مركزي للأمن والسلم والإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي.

[1].المرجع السابق ، ص04

الفرع الثالث : تقييم دور الجزائر في مبادرة النيباد

لقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من الحصول على دعم مختلف، الأطراف الدولية حيث أهتم منتدى الصين –إفريقيا الذي تأسس عام 2000 بالمبادرة، و بدأ في العمل على ملاءمة برامج التعاون بين الصين و إفريقيا مع برامج النيباد، وقام منتدى "التيكا"،الذي تتبناه اليابان بالتعاون مع الأمم المتحدة و الدول المانحة الأخرى بدعم، برامج النيبادكما أقرت الأمم المتحدة المبادرة كإطار للتنمية في إفريقيا، هذا بالاضافة إلى تدعيم مجموعة الثمانية لها من خلال مختلف قممها كما حاولت الجزائر تعزيز التعاون جنوب جنوب في مختلف المجالات حيث قام أطباء من جنوب إفريقيا باجراءعمليات جراحية في إطار إتفاق، ثنائي موقع بين الطرفين في سنة 2003 أضافة إلى إقامة المشاريع المختلفة مثل مشروع الطريق السريع الإفريقي،وربط شبكات السكك الحديدية، وأنبوب الغاز و أنبوب الغاز النيجيري الجزائري والربط بالألياف البصرية وبالرغم من الأهداف الطموحة التي يتضمنها برنامج النيباد، إلا ان العمل الميداني أثبت صعوبة تحقيق هذه الأهداف التي أعترضتها جملة من العراقيل فقد حصلت النيباد على مجرد وعود لا أشياء ملموسة، ولم تحقق الأهداف المرجوة بالوصول إلى نسبة نمو تقدر ب 7بالمئة و تخفيض نسبة الفقر الى6 بالمئة خاصة في ظل الإمكانيات المحدودة التي تقف عائقا أمام تفعيل الأطر التعاونية بالقارة، وأمام حل المشاكل العديدة التي التي بقيت تواجهها حتى بعد إطلاق[1] مبادرة النيباد وبالرغم من الأهداف الطموحة التي يتضمنها برنامج النيباد، إلا أن العمل الميداني أثبت صعوبة تحقيق هذه الأهداف التي اعترضتها جملة من العراقيل.

[1] **بلغيت احمد** ،المرجع السابق، ص213.

شكل رقم 09 : يوضح وجهة النفط الإفريقي

a. Chinese FDI in SSA, by country *(US$, millions)*

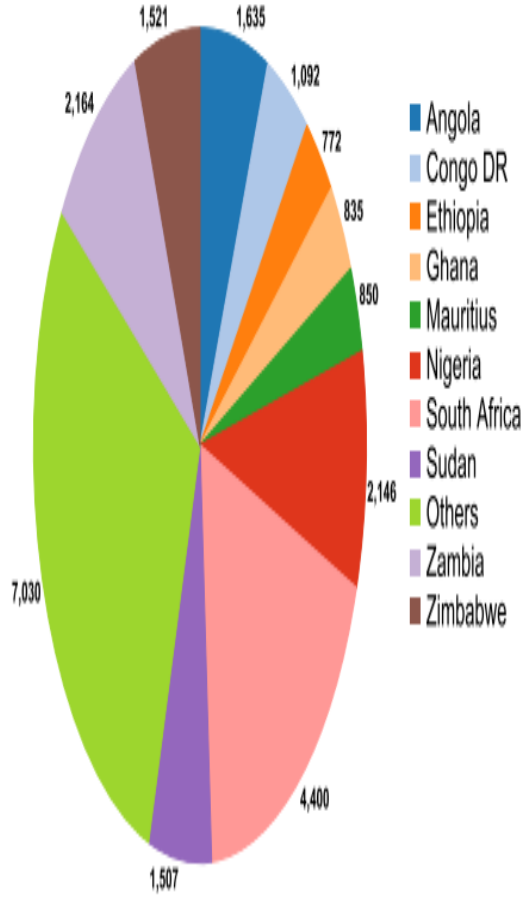

Source: MOFCOM 2014

b. Chinese FDI in SSA, by sector *(percent)*

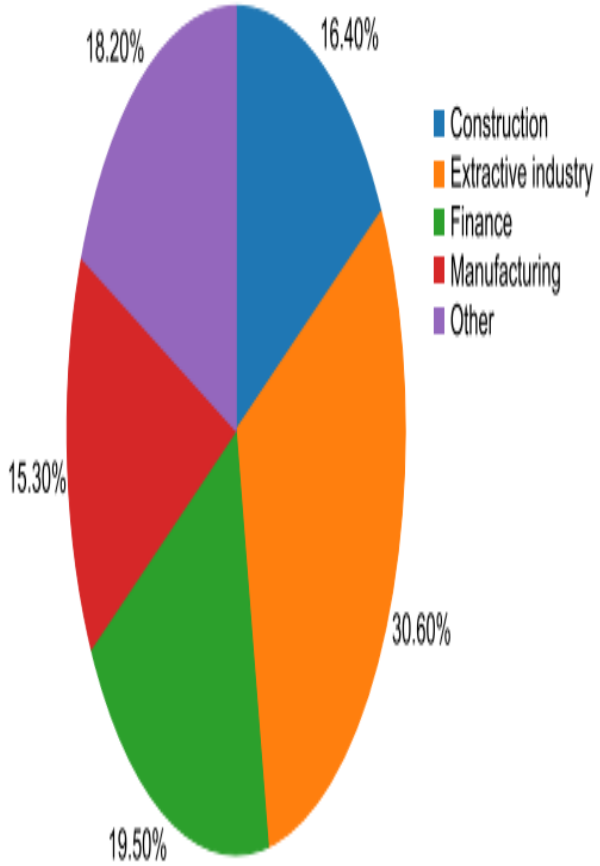

Source: State Council of China 2013

بن عائشة محمد ،المرجع السابق ، ص 177

لكن رغم ذلك تبقى الشراكة الجديدة من أجل تنمية، إفريقيا برنامجا تنمويا طموحا يتطلب لنجاحه توفر إرادة سياسية و شعبية من جميع الأطراف للنهوض، بالقارة الإفريقية و منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: دور الجزائر في تطوير البنية الإقتصادية و الإجتماعيةللساحل الإفريقي

إن هشاشة البنية الإقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي وإنعكاسها بالضرورة على الجانب الإجتماعي ومن ثم الأمني يشكل أهم التحديات في، منطقة الساحل الإفريقي وقد أدركت الجزائر أهمية ذلك من خلال سعيها لتطوير البنية الإقتصادية، والإجتماعية لمنطقة الساحل الإفريقي عبر العديد من المبادرات.

الفرع الأول : تعزيز التعاون الإقتصادي مع دول الساحل الإفريقي

عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل إقتصادي، مع دول الساحل الإفريقي، وذلك في إطار دعم التعاون جنوب جنوب بدءا بوضع إطار، دعم للتعاون الجهوي سمي بندوة التعاون الصحراوي، وذلك بهدف ترقية التعاون متعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي و كذلك وضع إستراتيجية للبحث، عن حلول للمشاكل السياسية و الإقليمية.[1]

كما عملت الجزائر عل تعزيز التكامل الإقليمي و تطوير شبكة الإتصال عبر بناء المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء –الجزائر –لاغوس – النيجر مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا، مرورا بالجزائر من خلال إتفاق بين الشركة Nigérian NNPC National Petroleum Comالنيجيرية للبترول

SONATRACHوالشركة الوطنية.

وقد تم إطلاق مشروع الطريق العابر للصحراء سنة 1971 وكان يطلق عليه طريق الوحدة الإفريقية، قبل أن يتم تعطيله بسبب جملة من العراقيل أهمها نقصا الإمكانيات، وبمساعدة برنامج اللأم المتحدة من أجل التنمية، تم بعث أشغال الطريق خلال سنة

[1] **بورعة علي جهاد** ، «الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة امنية» ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية ،عدد324، 23جانفي 2014.

1975،ويحتوي مشروع الطريق العابر للصحراء على شبكة متشعبة من الطرق تقدر 9400كم،وطريق رئيسي يتوسط القارة الإفريقية يربط الجزائر بلاغوس ،تتفرع عنه ثلاثة طرق تربط كل من عواصم تونس ومالي و تشاد، وكان من المفروض أن يربط ستة دول إفريقية متجاورة هي الجزائر، مالي،،النيجر، تشاد، تونس، نيجيريا، لكنه عرف مراحل الركود بسبب نقص وسائل التمويل، حيث أن دول كالنيجر ومالي و تشاد تعترضها عدة صعوبات مثل نقص الوسائل المادية الضرورية لبناء، أو إعادة إصلاح طريقها وتدعم الجزائر شريط منطقة الساحل الإفريقي منذ سنة 2007 لأنها ترى فيه محورا رئيسيا لربطها بجنوبها الكبير، ومن ثم مناطقها البترولية و وكذا البلدان المجاورة وقلب إفريقيا ويكتسي دورا حيويا، بإعتباره يساهم في نقل مختلف إمداداتها الوطنية، وتشهد أشغال الطريق الرابط بين الجزائر و نيجيريا مرحلة متقدمة من الإنجاز، بالنسبة لشبكة الطرقات العابرة لحدود البلدين خاصة على مستوي الطريق الرابط،بين الجزائر و لاغوس الذي يربط شمال إفريقيا بشرقها و الذي يضم أنابيب الغاز و شبكات الألياف البصرية.

كما تم عقد المؤتمر الإفريقي الثالث حول تطبيق، العلوم و التقنيات الفضائية في التنمية المستدامة بالجزائر العاصمة من 07 09 إلى ديسمبر 2009 بمشاركة عدد من الخبراء الدوليين والفارقة خاصة وقد تم في هذا المؤتمر المصادقة علي اتفاقيتي تعاون تتضمن الأولي إنشاء مكتب للدعم الإقليمي بالجزائر في إطار برنامج الأمم المتحدة للمعلومات الفضائية من أجل إدارة الكوارث والإستجابة في حالة الكوارث، ففي حالة حدوث كارثة معينة في منطقتي شمال إفريقيا والساحل ستعالج المعلومات الفضائية الملتقطة من قبل المنظمات الدولية، المشاركة في إطار "فضاء وكوارث كبرى" للأمم المتحدة، وتحلل بالمكتب الإقليمي في الجزائر قبل أن يتم إرسالها، إلي الدول المعينة، بمنطقة الساحل و شمال إفريقيا أما الإتفاقية الثانية فتتعلق بكوكبة الأقمار الصناعية، لإدارة الموارد الإفريقية وذلك بالتعاون بين

أربعة دول هي الجزائر، جنوب أفريقيا، كينيا و نيجيريا، وذلك من خلال الحصول على صور و معلومات فضائية من شأنها، أن تخدم مسار التنمية المستدامة في إفريقيا.

وفي إطار مساهمة الجزائر في تنمية مناطق الساحل الإفريقي قامت بإستثمار 200 مليون دولار أمريكي لتنمية النيجر و مالي، كما قامت الجزائر بإلغاء ديون بعض دول الساحل الإفريقي حيث قامت الحكومة الجزائرية في سنة 2012 بإلغاء ديون عدة دول إفريقية منها دول الساحل الإفريقي قدرت ب03 مليار دولار، و في سنة 2013 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار على 14 دولة عضو في الإتحاد الإفريقي، تعتبر الدول الأقل نموا في إفريقيا، وذلك بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منضمة الوحدة الإفريقية في عام 1963 و بالرغم من الجهود الجزائرية، في تحقيق التنمية الاقتصادية كأساس لتحقيق الأمن و الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي إلا أن معادلة الأمن و التنمية معادلة صعبة في المشهد الإفريقي بالنظر إلي إرتباطهما، فانعدام الأمن يعيق سيرورة التنمية كما أن الهشاشة الاقتصادية، تؤدي إلي فسح المجال إمام ظهور النزعات والإضطرابات الأمنية، فتأمين الدولة وحماية ترابها و مؤسساتها تتماشى وحماية الأفراد والشعوب الذين هم في أمس،الحاجة إلي حماية من الرعب والأمراض و التهديدات الجسدية والمعنوية على كافة المستويات وهو ما أصبح يعرف بالأمن الإنساني الذي ينطلق من الفرد كوحدة أساسية للتحليل بحيث أن تحقيق أمن الفرد يؤدي إلي تحقيق أمن الدولة، وهو ما يغيب في منطقة الساحل الإفريقي.

الفرع الثاني: المبادرات الإجتماعية والثقافية

لقد راهنت الجزائر على حل مشكلات الساحل الإفريقي، عبر القضاء على التهميش و الإقصاء التي تعاني منه شعوب المنطقة، كما عملت على حل مشكلة الطوارق وفقا لذلك بحيث تصبح مسالة إقتسام الثروة و السلطة على أساس العدالة، والمواطنة المدخل السليم

لإعادة بناء الدولة الوطنية، و ذلك من خلال تنمية تلك المناطق، وبهذا الخصوص نص إتفاق الجزائر 2006 على ضرورة تنفيذ مشروعات إعمار لصالح السكان المحليين و إنشاء صندوق لدعم انشطة الإعمار، وأعلن مؤخرا عن تقديم مساعدات للصندوق بقيمة 176 مليون يورو من طرف الجزائر و مالي و إعلانات دولية و لتجسيد الإتفاق أنشئ مجلس جهوي مؤقت للتنسيق و المتابعة يتم إختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، ويتولى شؤون التنمية و يشرف على الميزانية المحلية و جميع مظاهر، الأمن في المنطقة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، وفي الجانب الإنساني عملت الجزائر على التخفيف من شدة معاناة سكان المنطقة خاصة عند تفجر النزاعات كما حدث في الحرب الأخيرة، على شمال مالي،وأكدت الجزائر عبر مختلف المسؤولين ومنهم وزير الداخلية الجزائري السابق "دحو ولد قابلية" أن واجبها الإنساني يحتم عليها إستقبال اللاجئين إلى غاية تحسن الأوضاع الأمنية في مالي.[1]

وقد ركزت الجهود الدولية الجزائرية في مكافحة الارهاب، بمنطقة الساحل الإفريقي على الجانب التوعوي خاصة بعد إنخراط عدد كبير من شباب المنطقة، في مختلف التنظيمات الإرهابية، وتم تأسيس رابطة علماء و دعاة دول الساحل في 29 جانفي 2013 لمحاربة الغلو الإعتقادي و العملي، وقد أكد الشيخ "داوود بوريمة " ممثل النيجر أن كل الحلول في منطقة الساحل الإفريقي، لن تأتي بجدوى إلا إذا جاء الحل دينيا،وتحدث الشيخ "ابو سعيد الجزائري " وهو عضو مؤسس بالرابطة عن غلو الكثيرين في الساحل و تطرفهم إعتقاديا وعمليا، و كل هذه اللقاءات الفكرية تأتي في إطار سعي الجزائر إلى بناء أمن فكري في منطقة الساحل الإفريقي، يهدف إلى تأمين العقل البشري ضد أي نوع من الإنحراف

[1] **عمروش عبد الوهاب** ، «الامن في منطقة المغرب العربي والساحل» ، مجلة الشرق الاوسط ، عدد221 ، ص 171 – 187.

والتطرف في فهم التعاليم السمحة للدين الاسلامي و الإلتزام بالوسطية و الإعتدال، وذلك بإستخدام وسائل التنشئة الإجتماعية والدينية كالمدارس و الزوايا و غيره.

المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

ترتكز السياسة الامنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما يفسر تمسكها بمبادئ ثابتة في سياستها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي كرفض، التدخل الأجنبي في المنطقة و رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية و دفع الفدية لها.

المطلب الأول: المبادئ الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي

الفرع الأول: رفض التدخل الاجنبي

يعتبر مبدأ إحترام سيادة الدول و رفض التدخل في شؤنها، الداخلية من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية حيث ظلت الجزائر، ترفض أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول خاصة دول الساحل الإفريقي، لإرتباطها بها تاريخيا وجغرافيا و ذلك لأنه يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا، وإن تجربة الإستعمار جعلها تتمسك بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، تحت أي شكل من الأشكال لأنه يعتبر نوع جديد من الإستعمار وهو ما ظهر، في الموقف الجزائري إتجاه الأزمة الليبية التي كان تأثيرها كبيرا على منطقة الساحل الإفريقي، فقد مهد التدخل الأجنبي في ليبيا أمام التدخل في شؤون دول الجوار، وذلك تحت عدة مسميات الغرض منها تحقيق، المصالح الأوربية والأمريكية خاصة ما يتعلق بخطوط الغاز و النفط الإفريقي الممتدة من ليبيا إلى تشاد ثم، الكاميرون ونيجيريا كما أدي التدخل الأجنبي في ليبيا إلى تقوية تنظيم القاعدة من خلال تسرب مختلف الأسلحة، إلى عناصر التنظيم الإرهابي، وعلى أساس كل هذا ترفض الجزائر التدخل العسكري الأجنبي المباشر بإعتبارأن ذلك سيوفر غطاء دينيا وإيديولوجيا لعناصر التنظيمات الإرهابية، خارج الحدود حيث ترغب

الجزائر في دحض مزاعم بعض القوى الإقليمية التي تتهم الجزائر بالسعي إلى الهيمنة على محيطها الإقليمي، وهو ما جعل الجزائر ترفض الإشتراك في الحرب الدولية على الإرهاب.[1]

الفرع الثاني: تجريم دفع الفدية

لقد كان الموقف الرسمي للجزائر ثابتا، بخصوص دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين و هو، الرفض القطعي و التام ذلك أنها تتيح للجماعات توفير موارد مالية، لشراء الأسلحة و تنفيذ العمليات الإرهابية، و هو ما دفع بالجزائر للأمم المتحدة لائحة في 2007 لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية و حظيت بتأييد دولي وأممي و بمصادقة مجلس الأمن تحت رقم 1904 في 17 ديسمبر 2009 ،و في هذا الصدد أكد إلياس بوكراع الخبير الجزائري، المتخصص في الجماعات الإسلامية المسلحة أن "المال عنصر هام للغاية في تطوير الإرهاب، وعندما نعمل على تجفيف موارد تمويل الإرهابية، وهو ما دفع بالجزائر في 2007 لتجريم دفع الفدية للجماعات الإهابية.[2]

هذه الظاهرة فنحن نعمل على القضاء على الإرهاب في حد ذاته " و أكدت الجزائر موقفها رفض دفع فدية مقابل الإفراج عن دبلوماسيها السبعة الذين تم إختطافهم في مدينة غاو شمال مالي من قبل جماعة الجهاد و التوحيد منذ 5 أفريل و بالرغم من وجود إرادة جزائرية في القضاء على أهم مصادر تمويل الجماعات الإرهابية و المتمثلة في دفع الفدية، إلا أنها لمتدخل حيز التنفيذ والتطبيق الفعلي حيث قبلت مالي وتحت، الضغط الفرنسي بعملية المقايضة و مبادلة الرهائن المحتجزة لدى تنظيم القاعدة2001بفدية مالية، لذلك أنتقدت الجزائر السياسة الفرنسية التي لم تفلح في إطلاق جميع المختطفين متسببة في زيادة التوتر

[1] **بويبية نبيل** ، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الامنية في منطقةالصحراء الكبرى، (مذكرة ماجستير غير منشورة) ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2011، ص 220.

[2] **بويبية نبيل**، المرجع السابق، ص 221.

في المنطقة،حيث وصلت مبالغ الفدية المقدمة في سنة 2010 لوحدها إلى أكثر من 100 مليون أورو نقدا، ومنه دخلت الجزائر في، أزمة دبلوماسية مع مالي بإتهامها بالتوسط للجماعات الارهابية في حصولها على فديات، مقابل المختطفين الغربيين لديها .

وجد إقتراح الجزائر في رفض دفع الفدية صدى في أوساط الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن بما فيها، بريطانيا داعمة لهذا الإقتراح، في حين بقي الموقف الفرنسي متحفظا على اللائحة الأممية التي تقضي، بتجريم دفع الفدية للإرهابيين وهو ما قد يعرقل الجهود الجزائرية في هذا الاطار، وبذلك فان سياسة فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي على أنها تتعارض مع،السياسة الجزائرية في العديد من النقاط كالتدخل العسكري ودفع الفدية.

شكل رقم 10 يوضح التدخلات الفرنسية في إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي

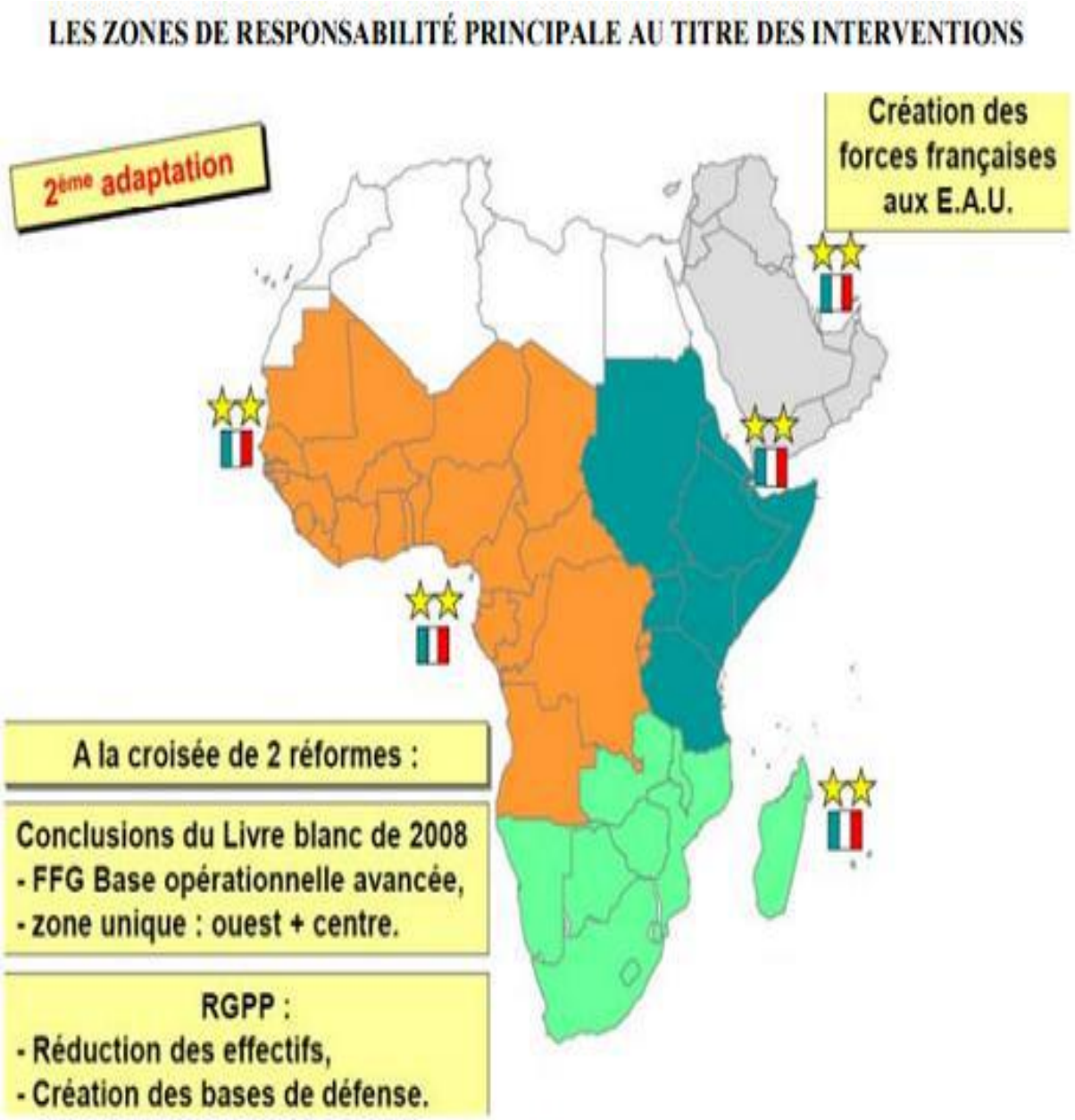

Source : état-major des armées (commandement des Forces françaises au Gabon).

الفرع الثالث : رفض التفاوض مع الجماعات الارهابية

لقد رفضت الجزائر التفاوض مع الجماعات الإرهابية أيا كان نوعه، كما رفضت دخول بعض دول المنطقة كوسيط للتفاوض بين الجماعات الارهابية،كما كان عليه الحال في أحداث القاعدة النفطية في عين أميناس جنوب شرقي الجزائر بولاية اليزي التي نتج عنها،

إحتجاز ما يقارب 700 عامل بالقاعدة منهم 132 رعية أجنبية و ربط أجسادهم بأحزمة ناسفة و وزرع ألغام في، محيط المنشأة و قد طالبت المجموعة المسلحة السلطات الجزائرية، بالتفاوض معها و تحقيق مطالبها إلا أن الجزائر فضلت الخيار العسكري لحماية أمنها من خلال تدخل الجيش لإنقاذ الرهائن بدلا من التفاوض، و بعيدا عن الضغوطات الخارجية و التدخل الأجنبي و تدخل هذه العمليات ضمن مبدأ الدفاع عن السيادة الوطنية الموكلة إلى الجيش الوطني الجزائري و المحددة مهامه دستوريا بحماية حدود الدولة الجزائرية و عدم خوض أي حرب خارج الحدود، و قد كان خيار عدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية جوهر سياسة الجزائر في تعاملها مع الجماعات الإرهابية بعد نهاية المهلة التي قدمتها، و قد ظل هذا المبدأ ثابتا رغم الضغوطات التي تعرضت لها الدبلوماسية الجزائرية من قبل، هذه الجماعات حيث أكدت الجماعة بتصفية أحد المختطفين وهو نائب القنصل الجزائري "الطاهر تواتي كورقة للضغط على الحكومة الجزائرية قصد تلبية، مطالبهم كما رفضت الجزائر مبدأ مقايضة تحرير الرهائن بإخلاء سبيل بعض الإرهابيين، المسجونين لديها أو لدى بعض دول المنطقة و في هذا السياق[1]أستطاعت، الدبلوماسية الجزائرية كسب تأييد العديد من الأطراف الدولية من أطروحتها، الأمنية المتعلقة بعدم التفاوض مع الإرهابيين و تبني الخيار العسكري لمواجهة أي تهديد لها داخل حدودها كما حدث في عملية تيقنوريتين،حيث أكد الرئيس الأمريكي "باراك أوباما "في أول بيان نشره البيت الأبيض بخصوص هذه العملية الإرهابية.

[1] **دحومان حسينة** ، مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي ، (مذكرة ماجستيرغير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر ، 2011 ،ص 223.

المطلب الثاني :آلية التنسيق و التعاون الأمني

تهدف السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، إلى تحقيق أمنها القومي وبناء استراتيجية أمنية في المنطقة تشمل جميع الجوانب الداخلية و الخارجية، بإعتبارأن السياسة الخارجية مرآة للسياسة الداخلية ؛،ولذلك اعتمدت على آليات العمل الأمني المشترك علي كافة المستويات، الداخلية والإقليمية الدولية.

الفرع الأول :تعزيز القدرات الأمنية الجزائرية

لقد سعت الجزائر في أطار حربها الطويلة على الإرهاب، إلى تعزيز قدرتها العسكرية من خلال الحصول على أسلحة متطورة، وذلك عبر العديد من صفقات السلاح التي أبرمت مع مختلف الدول الغربية، ويقدر تعداد القوات الجزائرية بأكثر من 147 ألف، عنصركما يقدر حجم الإنفاق العسكري السنوي بـ 4% من الإنتاج الإجمالي، حيث تضاعفت ميزانية الدفاع في السنوات الأخيرة (5.3 مليار دولار سنة 2009)، وبذلك فإن ميزانية الجزائر المخصصة للدفاع تعادل ست مرات ميزانية دول الساحل الإفريقي مجتمعة.[1]

وبذلك تعد الجزائر البلد الرئيسي الوحيد في منطقة، الساحل الإفريقي الذي يملك جيشا قويا وخبرة في مكافحة الإرهاب خلال الأزمة الجزائرية التي خلفت، خسائر بشرية قدرت ب 200000 قتيل وخسائر مادية فاقت 40 مليار دولار، هذا بالإضافة إلي امكانياتها الإقتصادية خاصة في مجال الموارد الطبيعية مما يجعل، منها أكبر قوة إقليمية في المنطقة و لاعبا رئيسيا في الحرب ضد الإرهاب، وقد تطلب تطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية الحصول على أسلحة متطورة من القوى الكبرى، المصدرة للسلاح الأمر الذي أستلزم تحسين صورة البلاد خارجيا بعد العزلة التي، فرضت عليها خلال الأزمة الداخلية التي عاشتها

[1] **عطية ادريس** ، الارهاب في افريقيا دراسة في الضاهرة واليات مواجهتها ، (مذكرة ماجستيرغير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2011 ، ص177.

الجزائر لأكثر من عشر سنوات، حيث سعي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إلي إستعادة ثقة الأطراف الدولية في السياسة الجزائرية، وبموجب ذلك قامت إستراتيجية الجزائر على تنويع الشركاء العسكريين، لأن الجزائر تهدف من خلال تدعيم قوتها العسكرية إلى لعب دور قيادي في منطقة شمال إفريقيا و الساحل كما أن إستراتيجية الجزائر في التسلح تقوم على الشراكة مع دول الغربية المصنعة، للحصول على أسلحة متطورة فقد قامت الجزائر بشراء تجهيزات عسكرية بقيمة 7.5 مليار دولار من روسيا، و وقعت معها عقدا لتزويدها ب 16 طائرة،هجومية من نوع (سيكو) Sukhoi وقد وقعت عقدا مع الشركة الألمانية (Thyssen Krupp) بقيمة 400 مليون أورو في 2012 مقابل حصولها على سفينتين حربيتين، كما استفادت الجزائر من دورات تكوينية لإطارات الجيش الشعبي الوطني في بلجيكيا و فرنسا و بريطانيا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يتعلق بالبرامج الحالية الخاصة بالتسلح فتتكون من شراء، دبابات حربية من نوع t20 وطائرات هجومية على الأرض من نوع su-30،وطائرات تدريب yak 130 ونظام للصواريخ و للدفاع الجوي s-300، و S1 PANTSIRمن روسيا و وسفن حربية من ايطاليا و ومصانع كاملة لصناعة المدفعيات،و مختلف الخدمات كتكوين الضباط و التجهيزات الإلكترونية من ألمانيا و بذلك تحتل الجزائر، المرتبة التاسعة عالميا من حيث إستيراد الأسلحة و الأولي مغاربيا و الثانية إفريقيا بعد جنوب إفريقيا.

الجدول رقم 01: مقارنة بين حجم النفقات العسكرية و القوات المسلحة لدول الساحل الافريقي (2009-2010)

الدولة	القوات المسلحة	النفقات العسكرية (مليون دولار)
الجزائر	147000	5300
بوركينافاسو	20011	110
التشاد	35023	436
مالي	7750	174
موريتانيا	85015	115
النيجر	5300	153

ويبين هذا الجدول الإمكانيات العسكرية الكبيرة للجزائر، مقارنة بدول الساحل مما يجعلها القوة العسكرية الأولي في المنطقة، وهو ما يثير تخوف بعض الأطراف الإقليمية التي تشكك في مساعي الجزائر الرامية لتطوير ترسانتها العسكرية، حيث يرى البعض أنها نوايا لتوسيع النفوذ الجزائري في المنطقة، وإستخدامه كورقة ضغط على الجار المغربي.

و تعتبر أزمة شمال مالي إمتداد للأزمة الداخلية للجزائر، و تتقاطع معها في عنصر الإرهاب باعتبار أن اغلب العناصر الإرهابية المتواجدة في مالي، كانت قد فرت من الشمال إلي الحدود الجنوبية للجزائر وقدرت بعض الأوساط ما يقارب 300 جزائري، يمثلون نسبة 80%[2]، ولذلك فعلى خلفية الإضطرابات في شمال مالي قامت الجزائر بغلق الحدود مع مالي لمنع تسلل عناصر إرهابية من الجماعات الإرهابية إلى أراضيها و القيام بعمليات

إرهابية هناك، كما قام الجيش بإجراء مناورات وبناء مقرات لشرطة الحدودية وتدعيمها بـ 1000 شرطيفي الصحراء الجزائرية خاصة بعد الحرب على مالي و التي تزامنت مع حراك شعبي للمطالبة بتحسين الظروف الإجتماعية في الصحراء، وكل ذلك لتأمين المناطق الحدودية من الجريمة العابرة للحدود و الإرهاب الدولي .

وقد أدى إنفصال شمال مالي إلي حدوث فجوة ،كبيرة من اللاإستقرار في الظهير الجنوبي للجزائر حيث تبلغ الحدود مع شمال مالي 1200 كم، لذلك عززت الجزائر من الإجراءات الأمنية الداخلية خاصة فيما يتعلق بجنوب البلاد، ففي سنة 2012 و على أحداث الربيع العربي وما نتج عنها، من إضطرابات أمنية في بعض المناطق الحدودية، قامت الجزائر بمراجعة إجراءات الدفاع الإقليمي خاصة بعد الهجوم، على منطقة تقنتورين من خلال إنشاء المنطقة العسكرية السابعة في مدينة اليزي التي تبعد ب 100 كلم عن الحدود الليبية لتعزيز مراقبة المنطقة ، وقامت بنشر 30000 جندي على الحدود الغربية و الجنوبية، و منها 20000 في المنطقة العسكرية الرابعة بورقلة التي، تضم حقول البترول في حاسي مسعود إضافة إلى المنطقة العسكرية السادسة بمدينة تمنراست التي، تضم قيادة الأركان للعمليات المشتركة، و إقامة 30 قاعدة عسكرية على الحدود مع مالي، و النيجر و ليبيا و إضافة 3000 عنصر إلي القاعدة الجوية، ونقل قوات التدخل عبر طائرات الهيلوكبتر.

الفرع الثاني: التنسيق و التعاون الأمني الإقليمي

تتبنى الجزائر مقاربة أمنية إقليمية تقوم على، أولوية العمل الأمني الإقليمي المشترك بين دول اقليم الساحل الافريقي، لذلك ساهمت في تأسيس مركز قيادة إقليمي في تمنراست (في الجنوب الجزائري) بهدف تنسيق تحركات جيوش كل من موريتانيا ومالي والنيجر، و يعد إنشاء قيادة الأركان للعمليات العسكرية المشتركة في 21 أفريل 2010، أهم مبادرة أمنية للجزائر في المنطقة و تضم وحدة الإندماج و الإتصال، الخاصة بتجميع المعلومات الأمنية

المتعلقة بمنطقة الساحل الإفريقي و التي مقرها بالجزائر العاصمة، و تم تأسيسها في أكتوبر 2010،ويعد إتفاق تمنراست مرجعية للعمل المشترك في الساحل الإفريقي، من خلال التنسيق الأمني الجماعي بين الدول الأعضاء في مواجهة التهديدات الأمنية بما فيها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي .

وفي 2 جوان 2011 قامت القوات الخاصة الجزائرية، و المالية و النيجرية بتمرينات مشتركة لأول مرة في المناطق الحدودية بين هذه الدول في إطار التنسيق العملياتي لمواجهة خطر الإرهاب، و الجريمة المنظمة و المجال الجغرافي للنشاط العملياتي لقيادة الأركان للعمليات، العسكرية المشتركة يشمل الشريط الصحراوي الذي يمتد على طول 1956 كلم،و عمق 933 كلم، و توجد به مواقع عسكرية.[1]

قامت الجزائر في العديد من المرات بتزويد قوات دول الساحل الإفريقي بالعتاد العسكري لمواجهة الجماعات الإرهابية،في هذا الإطار صرح نائب وزير الدفاع "القائد صالح "أن الجزائر أرسلت 17 مكونا جزائريا إلى المنطقة "تساليت" شمال مالي في جانفي 2012 لتكوين القوات المسلحة المالية، كما صرح وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي "في مؤتمر صحفي على هامش إجتماع الدورة السابعة لمجلس الشراكة الجزائري الأوروبي ببروكسل في ديسمبر 2012 أن الجزائر استجابت لطلب مساعدة من طرف المؤسسة العسكرية، المالية لتدريب عناصر الجيش المالي، وقد عقدت بالجزائر عدة لقاءات أمنية من بينها إجتماع رؤساء أجهزة الأمن لدول الساحل الإفريقي بمدينة تمنراست على الحدود الجزائرية في 21 اكتوبر 2009 بمشاركة، مالي و موريتانيا و النيجر كما شهدت سنة 2010 عقد خمس لقاءات في الجزائر منها، الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل الإفريقي التي انعقدت في

[1] **قوي بوحنية** ، «الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي» ، مركز الجزيرة للدراسات ، جوان 2012 ، ص55.

الجزائر العاصمة يومي 16-17 مارس 2010 بمشاركة وزراء خارجية و ممثلين لكل من، الجزائر و بوركينافاسو و مالي و موريتانيا و ليبيا و النيجر و تشاد، و قد تزامنت هذه الندوة الوزارية مع إجتماع أكثر من عشرين خبيرا في الجزائر جاء من نيجيريا و سيراليون و ليبيا و تونس و مالي و موريتانيا للمشاركة في، ورشة تكوينية حول تعزيز مكافحة الإرهاب في شمال و غرب افريقيا منظمة من قبل، المركز الإفريقي للدراسات و البحث حول الإرهاب و الهدف من اللقاءات الأمنية التي، حرصت الجزائر على عقدها هو التأكيد، على أن محاربة تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي تقوم على إعطاء الأولوية لحماية مصالح دول المنطقة بدل، التركيز على حماية مصالح الدول الغربية وحدها في عمليات مكافحة الارهاب، في القارة الإفريقية، كما كانت تهدف هذه اللقاءات الى وضع إستراتجية، مشتركة لمكافحة الارهاب و تفعيل آليات التعاون الثنائي و الإقليمي في،مجال حفظ السلم و الأمن و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في منطقة الساحل الإفريقي.

إلا أن هذه اللقاءات كانت تخرج بمجرد بيانات تتضمن، خطط عمل تبقى حبرا على ورق و لا تجد لها تجسيدا في الميدان،لأنها اصطدمت بمجموعة من العراقيل أهمها هشاشة و ضعف أنظمة هذه الدول، و أهم دليل على عدم فعالية هذه المبادرات الإقليمية،هو إعلان انفصال شمال مالي سنة 2012.

الفرع الثالث: التعاون الأمني الدولي

تتبنى الجزائر مقاربة أمنية في منطقة الساحل الإفريقي، تنطلق من السياسة الشاملة للجزائر في مكافحة الإرهاب، والتي تقوم على مبدأ التعاون والتنسيق الأمني الدولي على المستوى، الإستخباراتي واللوجستي والخبراتي دون التدخل العسكري، وتقوم المقاربة الجزائرية في هذا الإطار على التنسيق الأمني والمساعدة التقنية (التكوين والسلاح الضروري لمكافحة الإرهاب)،وهو ما ظهر في علاقاتها مع مختلف الفواعل الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية التي

تعتبر بأن الجزائر شريك أساسي في مكافحة الإرهاب، وقد رضيت بالدور الريادي للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي،لأنها لا ترى حلا سوى ترك الجزائر على رأس المبادرة في مكافحة الإرهاب، باعتبارها أكبر قوة إقليمية في المنطقة، كما أن التعاون الجزائري الأمريكي جاء في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في، مكافحة الإرهاب و التي تعتبر أن دول شمال إفريقيا و منها الجزائر أصبحت معبرا لجماعات إرهابية، في أوروبا و أمريكا و هو ما بات يهدد الأمن و السلم الدوليين، حيث أعتبر تقرير الإستراتيجية الأمنية الأمريكية لعام 2002 أن أكثر التهديدات الأمنية في، العالم أتية من الدول الفاشلة و منها الساحل الإفريقي،و تم تكييف هذه النظرة لتتماشى مع إستراتيجية 2010، في حين أكدت على أن أمن الولايات المتحدة يمر عبر الشراكة مع الدول الافريقية لتقوية و تدعيم الدول، الضعيفة كما زاد االتعاون و التنسيق الأمني بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث التقى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالرئيس الأمريكي جورج بوش مباشرة بعد الأحداث، و هذا بعد دعوته من قبل هذا الأخير في نوفمبر 2001 لمناقشة التعاون بين البلدين، في الحرب على الإرهاب حيث تم بعد ذلك وضع الجماعة السلفية للدعوة و القتال ضمن قائمة، الجماعات الإرهابية سنة 2002 هو ما ظلت الجزائر تطالب به مند عدة سنوات، و قد صرح وزيرالدفاع الأمريكي رونالد رامسفيلد خلال زيارته للجزائر في أفريل 2006 بأن الجزائر أهم حليف لأمريكا في مجال مكافحة الإرهاب.[1]

و نجح الرئيس بوتفليقة في إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف للولايات المتحدة و أوروبا في، الحرب الدولية على الإرهاب، وقد قدمت هذه الاخيرة مساعدات عديدة للجزائر منها التزويد بالسلاح، حيث أن قيمة المساعدات المادية وصلت الى 2.89 مليون دولار سنة 2008، في حين صرح نائب قائد الأفريكوم "ستيفن هامر "أن قيمة الدعم والتدريبات التي تم تحديدها في، ميزانية الدفاع لسنة 2013 قدرت بمليون دولار ،إن المقاربة الأمنية

[1] **علي محمد الطرابلسي**، إفريقيا حاضرا ومستقبلا،(ط2؛ طرابلس: دار الهدى للنشر والإبداع، 2007)، ص115.

الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي تقوم بالأساس على مكافحة الإرهاب و تجفيف منابعه بكل الطرق و الوسائل، و بتفعيل الجهود الداخلية و الاقليمية و الدولية لتحقيق ذلك.

لقد حازت منطقة الساحل الإفريقي على جزء كبير من، إتمام السياسية الخارجية الجزائرية في الفترة المخصصة لهذه الدراسة (1999-2013) وضمن هذه الاهتمامات كانت منطقة الساحل الإفريقي في أعلى سلم الأولويات، وذلك للعديد من الاعتبارات التي حاولنا رصدها خلال هذه الدراسة، والتي توصلنا إلى مجموعة من النتائج أبرزها.

1- تقوم سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي على، جملة من المبادئ أهمها دعم الدولة الوطنية والوحدة الترابية، وبناء تصور شامل يجمع بين الأمن والتنمية ودعم مساعي السلم والإستقرار، وتعد الإعتبارت التاريخية والجغرافية دوافع أساسية لاهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي.

2- إن معرفة كيفية صياغة النخب السياسية الجزائرية للمواقف والتوجهات الخارجية تبقى غامضة، لإرتباطها بطبيعة النظام السياسي الجزائري الذي يوصف بأنه نظام مغلق يصعب في ظله الحصول على المعلومات، اللازمة لتفسير سلوك معين خاصة في مجال السياسة الخارجية.

3- إن إهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي يعود بالدرجة الأولى، إلى الأزمات المتعددة التي تعرفها المنطقة وتأثيراتها المحتملة على الجزائر، خصوصا أزمة مالي وبالتالي إهتمام الجزائر بالمنطقة يقوم على العامل الأمني الذي له الأولوية القصوى في السياسة الجزائرية، فمن خلال دراستنا للواقع الأمني للساحل الافريقي أتضح بأن المنطقة تعاني العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها والأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات إضافة إلى التنظيمات الإرهابية، التي لجأت واستمرت في منطقة الساحل الإفريقي .

4- تراجع نشاط السياسة الخارجية الجزائرية، ربطه البعض بصحة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي أصبحت لا تسمح بمواصلة نفس النشاط الخارجي، والقيام بزيارات ميدانية

ولقاءات شخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع الفرقاء في منطقة الساحل، وتقريب وجهات النظر وتجنب سيناريو الحرب والإنفصال.

5- الجزائر مع بداية الأزمة في مالي عرفت العيد من التهديدات، نتجت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر مما أجبر الجزائر، على التحرك الدبلوماسي والعسكري من أجل تفادي أي تدخل أجنبي ودولي على حدودها الجنوبية وخلق بؤر توتر جديدة

6- بالنظر للمصالح المتنامية (النفط على وجه الخصوص) للغرب عموما والصين خصوصا في المنطقة وكذلك تفاقم الأزمات الداخلية وتفشي الظواهر المرضية مثل الهجرة السرية والجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل مرشح لأن تكون في السنوات القادمة بؤر، من الأزمات الداخلية مع تزايد إحتمالات لبروز الإرهاب الذي يهدد المنطقة.

7- إن إهتمام الجزائر بما يجري في منطقة الساحل الإفريقي، راجع لكون هذه الأخيرة أصبحت تشكل مجالا لإستقطاب قوى خارجية ومجالا، لعمل قوى إقليمية وذلك لما تتميز به المنطقة من ثروات فوق وتحت الأرض، وهو ما يؤكد فرضية الدراسة فالجزائر تعمل جاهدة لقطع الطريق ضد أي تدخل أجنبي تحت مبرر، مكافحة الإرهاب وهو ما جعل الجزائر تسعى إلى تحسين وتغيير السياسات الدبلوماسية حتى تتوافق مع المعطيات الجديدة في المنطقة.

8- لعبت الجزائر دور الوسيط في حل أزمة الطوارق، بمنطقة الساحل الإفريقي تحت مبدأ الحفاظ على وحدة دول المنطقة، إلا أن فشل جهود الوساطة راجع إلى تدخل أطراف إقليمية كالمغرب، وأطراف دولية كفرنسا التي توظف عامل الفوضى والتوتر لخدمة مصالحها.

التوصيات:

1-إن نجاح السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، مرتبط بتماسك الجبهة الداخلية ولذلك على الحكومة الجزائرية، القيام بواجباتها تجاه المجتمع والقيام بإصلاحات في جميع المجالات .

2-مزاوجة الحل الأمني بالحل الإقتصادي والإجتماعي، والسياسي فالحل الأمني على أهميته لا يكفي وحده للإيجاد حلول جذرية لمشاكل المنطقة.

3-تفعيل قيادة الأركان المشتركة لدول الساحل الإفريقي، من الناحية العملياتية ومن حيث التجهيزات العسكرية، بحيث تصبح القوة الإقليمية الوحيدة المخولة لها التدخل العسكري في المنطقة.

4-إدراك أبعاد الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي، والتي تتناقض مع المقاربة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، خاصة في مسالة دفع الفدية التي تواصل فرنسا العمل بها رغم صدور لائحة أممية تجرمها.

5-إدراك خطر التغلغل الإسرائيلي في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة في حالة إستعمال الاداة الإقتصادية وملأ الفراغ الناتج، عن غياب مشاريع تنموية في المنطقة.

المراجع المعتمدة :

باللغة العربيية :

أ / الكتب

01) - الجيلالي عبد الرحمان بن محمد ، تاريخ الجزائر العام ، (الجزائر :(ديوان المطبوعات الجامعية ، 1994)

02) - السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية ، (بيروت : دار الجليل ،2001)

03) - الطرابلسي علي محمد ، إفريقيا حاظرا ومستقبلا ،(ط2 ؛ طرابلس : دار الهدى للنشر والإبداع ، 2007)

04) - الشامي علي حسين ، الدبلوماسيية نشأتها و تطورها في الحصانات و الإمتيازات الدولية ، (ط3 ؛ بيروت : دار العلوم للطباعة و النشر و التوزيع ، 2007)

05) - الشامي علي حسين ، الدبلوماسيية نشأتها و تطورها في الحصانات و الإمتيازات الدولية ،(ط3؛ بيروت : دار العلوم للطباعة و النشر و التوزيع ، 2007)

06) - حمدي عبد الرحمان ، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة : أي مستقبل ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2007)

07) - حامد ربيع ، نظرية السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1987)

08) - يونس فايزة ، الجريمة المنظمة في ظل الإتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية ، (القاهرة : دار النهظة العربية ، 2001)

09) - لويد بنش ، نظرية السياسة الخارجية ، تر وليد عبد الحي ، (السعودية : عمادة شؤون المكتبات ، 1989)

10) - مصباح عامر ، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية ،**(ط2 ؛ الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2008)**

11) - محمد بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى العظمى في القرن الافريقي ،

(بيروت : دار الجليل للنشر والطباعة والتوزيع ، 2004)

12) - عواطف عبد الرحمان ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ، (القاهرة : دار الفكر العربي ،1997)

13) - عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005)

14) - عبد النورعنتر ، البعد المتوسطي للامن الجزائري ، (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005)

15) - عودة عبد المالك ، تجمع الساحل والصحراء ، (القاهرة : برنامج الدراسات العربية الإفريقية ،2001)

16) - عبد الله بلحبيب ، السياسة الخارجية الجزائرية في ضل الأزمة 1992 -1997 ، (عمان – الأردن ، دار الراية للنشر والتوزيع ، 2011)

17) - تمام مكرم البرزاي ، الجزائر تحت حكم العسكر من زروال إلى بوتفليقة ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2002)

ب / الدوريات والمجلات العلمية :

01) - بوحنية قوي ، <<الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي >>، مركز الجزيرة للدراسات ، عدد 512 ، جوان 2012

02) - بروكس بيتر، <<النفوذ الصيني في إفريقيا ، مجلة الرصد للبحوث و العلوم >>، العدد 455 ، 18 مارس2012

03) - حنفي علي خالد ، <<الكيانات المستقلة على الحدود العربية الإفريقية >>، مجلة المستقبل العربي، العدد 185، جويلية 2011

04) - حميد بلغيت ، <<محددات السلوك الصراعي لدول الساحل والصحراء >>، مجلة الحوار المتمدن ، عدد 344، جويلية 2006

05) - علي جهاد بورعة ، <<الجزائر بين توجه إستراتيجي وعقيدة أمنية >>، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ،22 العدد 324 جانفي 2014

06) - عمروش عبد الوهاب ، << الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل>> ، مجلة الشرق الأوسط ، عدد 221 ، 2009

ج/ المذكرات والرسائل الجامعية

01) - ادريس عطية ، الارهاب في افريقيا دراسة في الضاهرة واليات مواحهتها، (مذكرة ماجستيرغيرمنشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011

02) - جعبوب محمد، الساسية الإقليمية في الجزائر، 2001-2011، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر03

03) - حسينة دحمون ، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة ماجستيرغير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر، 2011

04) - محمد الأمين بن عائشة ،الهندسة الدبلوماسية الإقليمية الجزائرية في الساحل الإفريقي دراسة حالة الأزمة في مالي 2012-2016،(مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية –جامعة الجزائر3، 2016

05) - محمد بوديسة ، الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه المحيط الإقليمي، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس ، 2012

06) - نبيل بويبية ، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2011

07) – شاكر ظريف ، البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة باتنة ،2009

08) – خالد بشكيط ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011

د/ الجرائد

01) **- ب-عبد الرزاق**، «بوتفليقة يوافق على طلب وساطة بين المتمردين الطوارق وحكومة باماكو»، جريدة الشروق، (يومية جزائرية)، العدد42، 12 جانفي 2012

02)- **محمد تاج** ، «المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الافريقي »، جريدة المساء، (اليومية الجزائرية)، العدد5422، 2016/05/03

ه/ المواقع الإلكترونية

01- وكالة الانباء الجزائرية، النيباد احد اهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية، [http/www.djazairess.com/aps/254815]، 02/08/ 2019.

02 - نسيم فارس، على الجزائر إعادة النظر في المبادئ التي تحكم سياستها الخارجية www.chaa.dzconf/alg2011/03/10 ، 2019/03/02

فهرس الموضوعات

شكر و عرفان	
اهداء	
مقدمة	**1-15**
الفصل الاول: السياسة الخارجية الجزائرية –اطار مفاهيمي-	
المبحث الأول: المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية	**17**
المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية من 1962 إلى 1978	**17**
المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية من 1978 الى 1999	**20**
المطلب الثالث: مرحلة عبد العزيز بوتفليقة 1999 الى 2013	**22**
المبحث الثاني مبادئ وأبعاد السياسة الخارجية الجزائرية	**23**
المطلب الاول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بين النظرية والواقع	**23**
الفرع الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الدستور	**23**
الفرع الثاني: مبادئ السياسة الخارجية في بعدها النظري	**25**
الفرع الثالث: مبادئ السياسة الخارجية في بعدها الواقعي	**26**
المطلب الثاني:أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية	**27**
الفرع الأول: البعد العربي	**28**

الفرع الثاني: البعد المغاربي	**29**
الفرع الثالث: البعد الإفريقي	**29**
الفرع الرابع: البعد المتوسطي	**30**
المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية	**32**
المطلب الأول: المحددات الداخلية	**32**
الفرع الأول: المحددات السياسية	**32**
الفرع الثاني: المحددات العسكرية	34
الفرع الثالث: المحددات الإقتصادية والإجتماعية	**36**
المطلب الثاني: المحددات الخارجية	**37**
الفرع الأول: المحددات الإقليمية	**37**
الفرع الثاني: المحددات الدولية	**38**
الفصل الثاني: مكانة الساحل الافريقي في الدبلوماسية الجزائرية	
المبحث الأول: جيوبولتيك الساحل الإفريقي	**42**
المطلب الأول: تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي	**42**
المطلب الثاني: أبعاد إهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي	**44**
المبحث الثاني: تحديات منطقة الساحل الافريقي	**45**
المطلب الأول: التحدي السياسي	**45**

المطلب الثاني: التحدي الإقتصادي	**49**
المطلب الثالث: التحدي الأمني	**50**
المبحث الثالث: تطور الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي	**54**
المطلب الأول: أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي	**54**
المطلب الثاني: الوضع الأزماتي في منطقة الساحل الافريقي	**56**
المطلب الثالث: التدخل الخارجي في هذه المنطقة	**58**
الفصل الثالث: آليات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي	
المبحث الأول: الآليات الدبلوماسية و السياسية لحل مشكلات الساحل الإفريقي	**63**
المطلب الأول: تفعيل آليات العمل الإفريقي في منطقة الساحل الإفريقي	**63**
الفرع الأول: تطوير البنية المؤسساتية للقارة الإفريقية	**63**
الفرع الثاني: تدعيم الأمن و السلم في القارة الإفريقية	**65**
المطلب الثاني: تدعيم الجهود الإقليمية و الدولية في مكافحة الإرهاب	**68**
الفرع الأول: على المستوى الإقليمي	**68**
الفرع الثاني: على المستوى الدولي	**69**
المطلب الثالث: آلية الوساطة في حل النزاعات	**72**
الفرع الأول: الوساطة الجزائرية في أزمة الطوارق	**72**

الفرع الثاني: الوساطة الجزائرية في أزمة شمالي مالي	**74**
المبحث الثاني: المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي	**76**
المطلب الأول: النيباد كآلية للتنمية الشاملة في إفريقيا	**76**
الفرع الأول: طبيعة مبادة النيباد	**76**
.الفرع الثاني: أهداف مبادرة النيباد	**77**
الفرع الثالث: تقييم دور الجزائر في مبادرة النيباد	**79**
المطلب الثاني: دور الجزائر في تطوير البنية الإقتصادية و الإجتماعية للساحل الإفريقي	**81**
الفرع الأول: تعزيز التعاون الإقتصادي مع دول الساحل الإفريقي	**81**
الفرع الثاني: المبادرات الإجتماعية والثقافية	**84**
المبحث الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي	**85**
المطلب الأول: المبادئ الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي	**85**
الفرع الأول: رفض التدخل الاجنبي	**85**
الفرع الثاني: تجريم دفع الفدية	**86**
الفرع الثالث: رفض التفاوض مع الجماعات الارهابية	**89**
المطلب الثاني: آلية التنسيق و التعاون الأمني	**90**
الفرع الأول: تعزيز القدرات الأمنية الجزائرية	**90**

الفرع الثاني: التنسيق و التعاون الأمني الإقليمي	**94**
الفرع الثالث: التعاون الأمني الدولي	**96**
الخاتمة	**99**
ملاحق	
قائمة المراجع	
فهرس الموضوعات	